

الفصل الثالث

وضع المرأة في الإسلام

* موضوع يسوده التناقض وسوء الفهم

جاك نيرنك:

وضع المرأة في الإسلام موضوع لا مفر منه، في كل مجتمع توجد مراكز قوة ومراكز ضعف؛ لأن نصف البشرية من النساء؛ ولأنه عبر وضع المرأة يمكن فهم وضع العائلات التي تبقى البنية الأساسية لكل المجتمعات، أثناء دراسة وضع المرأة يمكن معرفة وجود العدالة والمساواة بين الناس أم لا وهل هناك احترام لهذه المساواة أم لا؟

في حالة الإسلام الوضع حساس جداً لأن الغرب تغذيه شكوك عامة عن وضعية المرأة المسلمة، طبعاً يجب عدم خلط ما يقترحه القرآن الكريم، وما هو مطبّق فعلاً في المجتمعات المسلمة، وما يتصوره الغرب حول هذه الوضعية، هناك العديد من سوء الفهم، والعديد من التناقضات والمفارقات، مثال على ذلك فالإسلام معروف بتسامحه وصرامته فيما يخص العلاقة الجنسية.

لما أعاد الغرب اكتشاف الإسلام في القرن الثامن عشر كانت حملة نابليون بمصر حملة فاشلة، لقد رجع الضباط والعلماء من مصر

بصورة عن المرأة وفقاً للعلاقة الودية التي ارتبطت بها بعض العزّاب مع المرأة المصرية، فساد الاعتقاد في الغرب أن مصر هي بلد الأحلام تتوافر فيه بنات يتمتعن بالجاذبية وتهيج الحواس، حتى إن الفن في القرن التاسع عشر تأثر بهذه الصورة وقد أشار أنغر إلى ما يتمتع به الشرق الأوسط من أساطير وجاذبية.

لقد اختفت العادة في تمجيد الأسطورة اليونانية والرومانية وحلت محلها الأسطورة الشرقية.

وأثناء هذا القرن عندما استرجعت الدول العربية سيادتها واستقلالها، ذهل الغرب عند اكتشافه أن الدول الإسلامية عكس ما كان متوقفاً في غاية من التشدد، من هنا نشأ عندهم شيء من الشك والذهول: هل الإسلام أكثر صرامة من المسيحية فيما يخص العلاقة الجنسية؟ هل المسلمون فسّاق أم طاهرون؟ المبالغة في الوصف، تدل على صعوبة التعرف إلى المسلمين وأخذ فكرة واضحة عنهم في هذا المجال.

لنأخذ مثلاً تعدد الزوجات الذي يشكل في نظر الغربيين الفرق الكبير بين المسلمين والمسيحيين فيما يخص وضعية المرأة، لنأخذ مثلاً لويس الرابع عشر، بوصفه ملكاً مسيحياً، كان متزوجاً من امرأة يفترض أنه يكنّ لها الولاء التام، لكن كانت له علاقات ودية مع بعض الحسنات المفضلات، وأنجب منهن أطفالاً معترفاً بهم وذوي نسب وحسب وفقاً لتقاليد معينة، إن جودة الدم الأزرق تفوق كل الاعتبارات حتى الشرعية منها، أطفال الملوك والأمراء غير الشرعيين لهم مناصب

معتبرة في الدولة، والجيش وحتى في الكنيسة، في الواقع لويس الرابع عشر له من الزوجات غير الشرعيات ما يتمتع به سلطان أسطنبول في الدولة العثمانية ولا يختلف عنه، الفرق الوحيد هو أن سلطان تركية يتمتع بهن رسمياً، أما ملك فرنسا فيتمتع بهن بصفة شبه رسمية، فهو مخالف للقوانين لكن التقاليد تسمح بذلك، لا يتصور أي سلطان أن تعدد الزوجات بالنسبة له مخالفة أخلاقية، لكن لويس الرابع عشر كان يتعذب أمام هذه الوضعية، أثناء تنقلاته كان مصحوباً برجل دين ليعترف له بذنوبه ويطلب له الغفران إذأ تعرض لأي حادث لو قدر الله، آخر كلمة تلفظ بها في فراش الموت كانت لوريته لويس الخامس عشر واعترف له فيها أنه كان يتعذب كثيراً، ويتمنى أن يتعذب أكثر فأكثر للتكفير عن ذنوبه وشهوته، هذا غير معقول بالنسبة لأي سلطان. قد يموت وهو يتحسر على ما فاتته وما سيفوته من شهوات وملذات.

باختصار يمكن القول إن الغرب المسيحي يطالب بصرامة أكثر ويتقبل كل المخالفات لضمان استمراريته.

من جانب الإسلام المتطلبات تتسم بالواقعية ولكن هل فعلاً هناك التزام من طرف المسلمين؟

إذا وضع المسيحية هو الحد الأعلى بينما وضع الإسلام هو الأدنى ولكن القانون لدى الأول هو الأعلى بينما يعده الثاني الأدنى.

الغربيون لا يفهمون الواقعية الإسلامية وإخلاصهم المطلق.

هل هذا التناقض هو سبب اختلاف موقف الثقافتين بالنسبة للمرأة؟

طارق رمضان:

لن نحكم على ما جاء في القرآن، وما يعيشه المسلمون على الواقع، فعلاقة الرجل بالمرأة هي علاقة تتسم بالصرامة، لكن لا يجب الاكتفاء بهذا فقط، يجب، عند معالجة موضوع المرأة في الإسلام التمييز بين ما جاء في القرآن، وهو المرجع الحقيقي للمسلمين، وما هو معمول به في المجتمعات ذات الأغلبية المسلمة، وهو في الحقيقة لا يُمَاشي ما جاء في النصوص القرآنية.

هناك الكثير من سوء الفهم الذي يحصل أثناء المناقشات الخاصة بالمرأة المسلمة؛ بسبب الظن أن المجتمعات الإسلامية تتقيد فعلياً بما جاء في القرآن والسنة.

أتصور أنني أواجه العديد من الأسئلة بخصوص هذا الموضوع، وقد يحدث عندما أتكلم عن المراجع الإسلامية أن أواجه بأسئلة حول المجتمعات الإسلامية، وعندما أقوم بتحليل سوسيولوجي أواجه بنصوص قرآنية، يجب حصر المشكلات ومعرفة المشكلة بالضبط وعن ماذا سنتكلم.

يجب النظر في التصورين بصفة متكاملة، حتى نأخذ فكرة كافية وواضحة عن المرأة المسلمة في حد ذاتها، وعن المجتمعات الإسلامية كما هي اليوم.

مسألة أساسية، يجب إضافة أن الحوار سيشمل التصور الخاص للمخلوق، والزوج والزوجة، والعائلة، وبصفة عامة المجتمع ككل.

جاك نيرنك:

عبر كل الجوانب التي سنتناولها الآن، يجب التمييز بين ما هو مطلوب من المسلمين فعله وما سيفعلونه فعلاً، في الغرب المسيحي هناك الشيء نفسه، لكن الهوة بين المثل الأعلى المسيحي والواقع كبير جداً، والفرق بينهما وبين ما هو موجود في الإسلام فرق شاسع.

*** المأساة والمهزلة العلمانية الخاصة بالحجاب**

جاك نيرنك:

أقترح أولاً أن نتناول هذا الموضوع وبعمق وتفصيل؛ لأنه موضوع شغل الرأي العام الغربي، وهذا الموضوع لا يشمل الحجاب فقط، بل يشمل اللباس الطويل أيضاً الذي تفرضه بعض الدول الإسلامية.

أقول وأكرر بعض الدولة الإسلامية فقط. لكن الملفت للنظر هو لباس المرأة الأفغانية المهين والمنحط. لا يمكن لامرأة أفغانية الخروج من بيتها إلا وهي ملتفة في كوخ مصنوع من القماش، ولا ترى الطريق إلا عبر شبك غير كاف حتى للتنفس، ناهيك عن الإرهاق الذي يسببه هذا اللباس في بلد كأفغانستان، وهذا اللباس المفروض على المرأة الأفغانية يدل على أن أنصار طالبان الذين يدعون أنهم من طلاب الشريعة يعدون المرأة

مخلوقاً خطيراً يمكنه التأثير على المجتمع الإسلامي وزعزعة استقراره بمجرد مظهرها غير المحتشم.

أود القول وأؤكد أنني لست من أنصار من أشعل النار باسم العلمانية ودخل في حرب مع فتيات فرنسيات يرغبن ارتداء الحجاب في المدارس، هذه الصرامة التي عوملت بها هذه الفتيات خاصة بالعلمانية الفرنسية فقط، وهناك تسامح أكثر في الكثير من البلدان الأخرى حيث لا يوجد هذا المشكل أصلاً، إذا أردنا تطبيق العلمانية والحدثة على فتاة مغاربية، فالحل ليس في طردها من المدرسة؛ لأن ذلك قد يزيد من تمسكها بحجابها أكثر فأكثر، هناك تقصير من طرف السلطات الفرنسية التي تتسم بقلة التسامح، فهو تصرف طالبان نفسه، فهذا وذاك لا يتيح الفرصة للفتاة كي تلبس وترتدي ما تريد.

لنتناول الآن الرهان الملموس لهذا النزاع: العائلة المغاربية تعرف أنها سوف تعيش بصفة نهائية في فرنسة، وليس لها أمل في العودة، والمجتمع الفرنسي لا يتمتع برؤية شاملة تسمح للفتاة المغاربية بالاندماج في المجتمع الفرنسي عبر المدرسة حتى لو تمسكت بحجابها تلبية لرغبة الوالدين. فالسلطات الفرنسية هي المعتدية، وردة فعل العائلة المغاربية تدعو للقلق، فهي تسلم أمرها لله وتسحب ابنتها من المدرسة أحسن من التقصير في أداء الواجب الديني، حتى لو كان شكلياً فقط.

إن سلامة المسلمة غير مرهونة بلباس الحجاب، هل يجب التضحية بهذه الطفلة من أجل احتراس متزايد وتطبيقاً لشعائر دينية ثانوية؟ ما رأيك في كل هذا؟

طارق رمضان:

إن موضوع الحجاب يثير العديد من الأسئلة. لنتناول مفهوم مصطلح الحجاب: لو رجعنا إلى ما ورد في القرآن، وإذا عدنا ما هو اللباس المطلوب من المرأة يبدو لي أن كلمة (منديل) أو (وشاح) أفضل من كلمة (حجاب) لأن كلمة حجاب لها إيقاع سلبي بينما كلمة (تشادور) هي الكلمة الفارسية (التي تعبر عن الحجاب)، إن توضيح هذه المصطلحات مهم جداً لأنه عند مخاطبة المسؤولين عن المدارس والصحافة يتضح لنا كم كانت الانزلاقات كبيرة.

ارتداء (التشادور) يعني مساندة السلطات الإيرانية، وتشجيع لباس الحجاب وتشجيع الاختفاء خلف الحجاب من الأفغانيات، كلمة حجاب لها تصورات كثيرة حيث يمكن للمرأة التخفي وراء أي شيء لستر رأسها وهذا ما نسميه باللغة الفرنسية (فولار) أو الوشاح.

يبدو لي أن مسألة الحجاب أظهرت شيئين: مسألة تمثيل المسلمين، وصورة المسلمين وصورة المرأة المسلمة التي هي محور الحوار وخاصة في السنوات الأخيرة بعد تطور رؤية المسلمين بأوروبا بصفة عامة وفي فرنسا بصفة خاصة، بخصوص كل هذا فالمسؤولية مشتركة: هناك تقصير من المسلمين في شرح دينهم ومعتقداتهم وشعائهم اليومية، ولكن هناك في المجتمع الأوروبي جهل كبير، وشك وحكم مسبق على الآخر. هذا هو سبب عدم وجود حوار شامل وصريح نحن في أمس الحاجة إليه اليوم.

يجب على المسلمين أن يفهموا أنه في الوضع الراهن الذي نعيشه في الغرب يجب مضاعفة الجهود لشرح قضيتهم، العلمانية أحدثت شيئاً من النسيان لشيء اسمه عقيدة، لذا ممارسة أي شيء من هذا القبيل يعد خارجاً عن القانون، وخارجاً عن التصرف الطبيعي أي التصرف العادي، كل ذلك بسبب الانتشار الشامل لهذا الحدث، وهذا ينطبق على الحجاب؛ لأن لباسه يعد غير طبيعي، حتى لو كان للتعبير عن إحساس معين أو تطبيقاً لما يتطلبه الإسلام أو لمجرد التطرف، في عمق الحوار نسينا وأهملنا العقيدة، ونسينا البعد الفكري للمخلوقات، أصبح هناك تصور واحد لمفهوم الحرية: لقد علمتنا مجتمعاتنا التي تهتم برفاهية الإنسان أن الحرية هي (افعل ما تريد) أما العقيدة والقيم الروحية فتوجهنا بصفة صارمة إلى حرية تسودها الألفة مبدؤها (افعل ما تشاء).

إذاً هناك شخصيتان متقابلتان مطالبتان بإيجاد الوسائل الكفيلة لحوار متبادل وعادل، إن ذلك ليس سهلاً.

في فرنسا تقول فتيات لا يشاركن رأي آبائهن: هذا ما اعتقده وهو تعبير عما أوّمن به.

من يستطيع في الأرض الحكم على من غرست مشاعره في قلبه وضميره؟ أنا أعجب ممن يتعامل بدكتاتورية ويقسو على الضمير البشري مدعياً أنه يدافع عن الحرية حسب ما يتصورها هو، هذه مسائل حساسة ويجب عدم الحكم على الآخرين وفقاً لتصورنا الشخصي لهذا المخلوق، يجب الاستماع للمرأة التي تريد التحجب ولماذا اختارت الحجاب؟

بهذه الطريقة يبدأ الحوار التعددي العادل داخل المجتمع.

أعتقد أن كلمة (حجاب) تم طرحها بالخطأ أصلاً. هناك تصوران متواجهان، من جهة تصور إسلامي متطرف لأنه يطالب المسلمات بتقاليد تتنافى مع تقاليد البلد المضيف وغير مطبقة إلا من طرف 10% من المسلمات.

ومن جهة أخرى هناك مسلمون يعيشون في عزلة تامة في مجتمع يرفض ديانتهم ويعدهم دائماً أجنب.

يجب الرجوع إلى فهم ما يجري في فرنسا بخصوص هذه القضية الحساسة التي شغلت ولا تزال تشغل الساحة الثقافية الفرنسية.

يجب إذاً الرجوع إلى جوهر الموضوع لأن الأبواب أغلقت ويجب الالتزام بعمل ثقافي بيداغوجي معمق، يجب القضاء على التطرف والتفاعل الأعمى، يجب رفض تصرف بعض المسلمين وبعض المسلمات الذين يضخمون الموضوع ويتسببون في المشكلات في مجتمعاتهم، فهم يرفضون الحديث عن المدرسة، ويرفضون الدراسة ويرفضون التشاور في الموضوع، برفضهم الحوار والتزامهم الصمت يؤكدون الصورة السيئة التي تلاحقهم في كل مكان (هم منعزلون) (يتسمون بالقسوة) و(التطرف)، لا يمكن السكوت على بعض التحديات والإهانات في المجتمعات الأوروبية، وبعض الأفكار السائدة خاصة ذلك الادعاء الخاطئ القائل (إن الغرب هو مهد التحضر والحرية والعالمية) وهذه التصرفات تمنع أي حوار قبل حدوثه والالتزام به. فهي أيضاً مسألة

بسيكولوجية اجتماعية تهم مجتمعين وديانتين وثقافتين ملزمتين بالتآلف أو على الأقل الاحترام المتبادل، والاحترام طبعاً يتطلب معرفة كل واحد لمبادئ الآخر.

الكثير من الناس التزموا بهذا العمل، هناك الكثير من المبادرات في هذا الاتجاه كلها مبنية على مبادئ: إجبار بنت أو امرأة على التحجب غير مقبول وغير إسلامي وإجبار هذه أو تلك على نزع الحجاب غير مقبول أيضاً، ولا يُمَاشي حقوق الإنسان.

أعتقد أن كل هذا بسيط جداً، يجب بدء الحوار بعمق وتوضيح صورتنا وتقاليدنا للآخرين وما تمثله هذه التقاليد، يجب أيضاً الاهتمام بالحقوق والحريات الفردية والجماعية وفهماها بمنظور آخر لمعرفة ما هو مقبول وما هو غير مقبول لدى الآخر، لا يجب خلط كل شيء كما يجب إعداد حوار ديني وفلسفي في آن واحد، لقد تم التقدم في هذا الميدان وخاصة في ما يخص العولة والإسلام، والجامعة الخاصة بالتعليم الفرنسي التي أنا عضو فيها، فالأشياء تتقدم وتتطور ببطء وهذا شيء طبيعي ولكنها تتقدم في الاتجاه الصحيح.

جاك نيرنك:

لكن يجب التذكير أنه لم يحصل في فرنسا منع مسيحي من تعليق صليب في رقبته أو منع يهودي من تعليق نجمة داود، في سنة 1994، عندما كان فرانسوا بايرو وزيراً للثقافة قام بإعداد تعميم يفرق بين (الرموز الدينية المخصصة للتباهي) وهي الممنوعة وتلك (الرموز

الخفية) المقبولة، وفي سنة 1996م، قام مجلس الحكومة بإلغاء هذا القرار الظالم وبناء قاعدة قانونية مقبولة وسمح بارتداء الحجاب، لكن الكثير من المدرسين لا يزالون يطاردون البنات المتحجبات في المدارس. إذ أن هناك عنصرية باسم الحياد والعلمانية، نوع من التمييز العنصري ضد أي شيء له علاقة بالدين، وهذا ما يثير الدهشة والذهول، بوضوح هذا يدل على أن أي بنت فرنسية يمكنها إظهار انتمائها إلى المسيحية، أو اليهودية ولكن البنت المسلمة لا تستطيع ذلك، ممكن إعلان ذلك في الخفاء ودون أي شوشرة، كما يمكن وضع سلسلة بالرقبة وتعليق صليب أو نجمة داود أو يد فاطمة، كل هذا مقبول في الخفاء، عكس ذلك فاللباس القصير القبيح مسموح دون شرط لأنه يدل على التحضر والحرية، سياسياً فهذا يُمَاشي مع التيار العلماني.

بوصفي مسيحياً عندما أرى أي بنت مسلمة تُضَاق بسبب انتمائها للإسلام، يسألني ضميري المسيحي على ذمتي وسكوتي. هل أظهار بما فيه الكفاية باسم المسيحية لردع هذا الظلم السافر؟ أو هل أستر تحت غطاء الجبن باسم الدنيوية التي أصبحت لا تفرق بين دين وآخر لأن الدين في النهاية أصبح لا قيمة له ولا يساوي أي شيء؟ وهل الناس يعرفون أنني لا زلت مسيحياً؟

فبالنسبة لما تبقى فأنا أشارك الرأي وما توصلت إليه. مهما كان الأمر لكل بنت مسلمة، ولكل امرأة مسلمة الحرية في اختيار ملابسها وارتداء ما تريد، بشرط أن يكون ذلك بطريقة محتشمة، ولا تستنز الغير ويكون ذلك ضمن ما يتقبله المجتمع.

قد تأتي فتاة إلى إحدى المدارس العلمانية التي تفتقر إلى التسامح الديني مرتدية تنورة قصيرة وشعرها ذو اللون الأخضر وحلقتان في أنفها دون أن يتجرأ أحد على المساس بها خوفاً من المعاقبة أو يصبح فتاناً في وجه الآخرين.

أما إذا قدمت إلى المدرسة وهي محجبة فمصيرها الإقصاء.

المصيبة الكبرى حثت في فبراير 1999م، حيث تم إقصاء فتيات من المدارس بسبب الحجاب، باستثناء البعض منهن حيث طلب منهن الرجوع إلى المدرسة إذا تخلصن من الحجاب واستبداله بالقبعة الفرنسية. القبيح يحل محل المضحك.

وأخيراً، أصبحت العلمانية ديانة لا تقبل منافسة الديانات الأخرى، تحت غطاء التسامح أصبحت لا تقبل التسامح، أصبحت تحاول التفرقة بين الديانات التقليدية كالمسيحية واليهودية بالإضافة إلى الدين الجديد المستورد، ألا وهو الإسلام.

* تعليم البنات في الإسلام

جاك نيرنك:

بعد هذه المقدمات التي تناولناها حول الحجاب، لنتناول موضوعات أهم، التعليم مثلاً، ما هو موقف الإسلام من تعلم المرأة؟ هل هناك تفرقة بين تعليم الأولاد وتعليم البنات؟ لقد زرت المغرب وزرت مدارسها التي تقوم بتحفيظ القرآن للأولاد الصغار هل تقبل البنات في مثل هذه المدارس؟

طارق رمضان:

هذا ميدان مهم جداً، حيث يجب التمييز بين ما يفرضه القرآن وما هو معمول به في الواقع، في العديد من المدارس الإسلامية ولا ادّعي أن الأمور تسير هكذا الآن في هذه الدول المسلمة إن نسبة البنات المتعلّقات تقل بكثير عن نسبة الأولاد المتعلمين.

في نظر الإسلام، وبكل وضوح هذا غير مقبول.

النصوص الأساسية في الإسلام لا تقبل هذا الوضع لأن هذه النصوص واضحة وصريحة بخصوص ضرورة تعليم المرأة؛ لأن التربية والعلم والفكر من خصائص شخصية المسلم والمسلمة، فالرسول ﷺ واضح في هذا الموضوع: السعي وراء المعرفة إلزامية على كل مسلم وكل مسلمة، وقد أكد أن كل من يعلم ابنته مثل ولده فهو محمي من عقاب الآخرة.

التقاليد تؤكد ذلك والأمثلة كثيرة، والغاية من ذلك هو توسيع المعرفة لدى المرأة والرجل لأن ذلك شرط أساسي لعمق العقيدة.

فالنص القرآني واضح: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ آية

28 سورة فاطر.

هذا ما جاء في القرآن. يجب على الرجل والمرأة أن يسلكوا السبيل نفسه، ألا وهو طريق المعرفة، الثقافة هي أساس الشخصية المسلمة، وأحسن مثال على ذلك زوجة الرسول ﷺ عائشة (رضي الله عنها) التي أسهمت في نشر السنة النبوية، ونشر الثقافة بين أجيال من المسلمين، وقد كانت أثناء حياتها مرجعاً من مراجع المعرفة الدينية.

بالرغم من كل ذلك هناك فجوة كبيرة بين هذا التعليم الأساسي والواقع الذي تعيش فيه المجتمعات الإسلامية، إن تخلف المرأة والجهل الذي تعيش فيه اليوم هو أكبر خيانة لرسالة الإسلام، هذا هو الميدان المعبر عن معاناة المرأة من التفرقة في المجتمع الإسلامي.

لا يمكن تجاهل هذه الظاهرة اليوم، ويجب الالتزام بوضوح للتصدي لهذه الظاهرة وإجراء إصلاحات تربوية تأخذ بعين الاعتبار تمثيل المرأة في المجتمع الإسلامي، الكثير من المسلمات يناضلن اليوم من أجل الدفاع عن حقوقهن تحت هذا الشعار الذي يتجاهله الغرب حتى اليوم (باسم الإسلام، وباسم الحقوق التي منحنا الإسلام، وباسم هويتنا الإسلامية، نحن نحارب التفرقة التي نحن ضحيتها في مجتمعاتنا).

جان نيرنك:

حسب ما أعلم هناك العديد من الطلبة في الجامعات المصرية، هناك نساء مدرسات في الجامعات وعددهن يفوق عدد المدرسات في جامعات الغرب، عكس ذلك، في أفغانستان هناك تجاهل تام لتعليم المرأة وهناك العديد من المواقف الخاصة بالمرأة داخل المجتمع الإسلامي، فهذه المواقف تختلف باختلاف المستوى الثقافي، فالفرق شاسع بين حضارة عريقة كالحضارة المصرية وقبائل تعيش في أدغال أفغانستان.

طارق رمضان:

لقد أصبت في الإشارة إلى هذا الفارق بين هذا وذاك، لو تأملنا مثلاً نسبة من يلتحقن من البنات بالمدارس الغربية ونسبة نجاحهن سوف

تتناوبا الدهشة، ففي كل الميادين تقريباً تتفوق البنات على الشبان، خاصة في التعليم الابتدائي والمتوسط.

لكن الغرب يختلف عن أفغانستان يجب أن لا نحكم على هؤلاء عبر تقاليد محلية، لقد منحني الفرصة لتوضيح ذلك أكثر فأكثر: إن النموذج الاجتماعي والثقافي السعودي والنموذج المقترح من طرف طالبان يتناقضان مع المبادئ الإسلامية؛ لأن كليهما لا يعترفان بحق المرأة في التعلم مع أن ذلك من حقوقها المشروعة: يجب التصدي لمثل هذه الأنظمة القديمة.

هناك أمثلة أخرى، حيث إن بلداناً أخرى تمنح المرأة ما يمكنها من الوصول إلى مناصب عليا في أعتى الجامعات، إذ أن ليس الإسلام هو المتسبب في التفرقة، بل النظام الثقافي، واستغلال الوضع من طرف رجال السياسة لكل ما هو ديني لغايات أكثرها سلبية.

لذا يجب محاربة هذا الجهل المبرمج، والرجوع إلى المرجع الإسلامي الحقيقي الذي يشكل حليفاً قوياً لمقاومة التخلف عكس كل ما يقال عن الإسلام نفسه.

*** تعدد الزوجات**

جاك نيرنك:

لنتكلم الآن عن اختلاف حاد آخر بين الإسلام والمسيحية: تعدد الزوجات أو أحادي الزوجات.

طبعاً ليس من الغريب أن تعدد الزوجات في صدر الإسلام تم قبوله وتعميمه بسهولة: أربع زوجات رسمية ومثلهن في السر أو أكثر، تعدد الزوجات كان طبيعياً جداً في المجتمعات التي حل بها الإسلام، والحالة نفسها كانت سائدة لدى بطارقة إسرائيل.

كل الأنبياء، منهم إبراهيم، وموسى، وداود، وسليمان عليهم الصلاة والسلام كانوا متزوجين من عدد من الزوجات، فتعدد الزوجات يعد بنية اجتماعية مرغوبة اقتصادياً واجتماعياً.

إن تعدد الزوجات لا يعد كما يظن الكثير من الغربيين نوعاً من الدعارة، واستغلال المرأة من طرف الأغنياء على حساب الفقراء، بل هو حماية للمرأة حتى لا تترك تموت جوعاً مع أطفالها، هذه هي حقيقة التعددية، أحد الكتب اليهودية القديمة يجبر أخا الزوج المتوفى على إيواء زوجة أخيه بعد وفاته لحمايتها، فهذا يعد نوعاً من التأمين الاجتماعي.

لذا فالوضع الحالي سوف يشوبه التناقض وفقاً للمستوى الاقتصادي للبلد المعني، بعض الدول مثل تونس وتركية منعت تعدد الزوجات، دول أخرى مثل المملكة العربية السعودية تعدد الزوجات حق شرعي، هل هذا تطبيق للقرآن لحالات مختلفة، وهل هناك شيء أعمق من ذلك بكثير؟ بعبارة أخرى، هل تعدد الزوجات هو شيء مؤقت معرض للزوال، أو انحراف أساسي بين وضع الرجل الذي يباح له كل شيء والمرأة المطالبة بالولاء فقط؟

طارق رمضان:

القرآن واضح بخصوص هذا الموضوع: إن التعدد شرعية ربانية، وشروط التعدد الأساسية في الإسلام واضحة، أن لا يزيد عدد الزوجات عن أربع زوجات، فهذا هو المسموح به، أغلب العلماء المسلمين يتنبؤون بزوال التعددية، هناك حالات خاصة أو وضع استثنائي لبعض الأزواج يتطلب اللجوء إلى تعدد الزوجات، يجب دراسة كل الحالات، مثلاً في بوركينافاسو صدر قانون سنة 1980م، يمنع التعددية، فرفضته النساء بدعوى تحمل عبء العائلة وحدهن وخاصة في المناطق الريفية.

هناك حالات تستدعي التعددية لحل مشكلة المرأة التي تعيش بمفردها. لكن الأمر مرهون بالتربية والثقافة، العديد من النساء المسلمات يواجهن ضغوط المحيط التربوي والثقافي ولا يعرفن حقوقهن المشروعة التي منحها إياها الإسلام، فلا تعرف مثلاً أن زواج الإكراه غير مقبول من الدين الإسلامي كما لا يجوز تزويج بنت أو امرأة دون رضاها ودون إبداء رأيها بخصوص زواجها، فكثير منهن يجهلن مثلاً أن الزوجة الأولى وضعت شرطاً في عقد زواجها بمنع زوجها من الزواج بامرأة ثانية، إذاً أراد الزوج مرة ثانية بالرغم من هذا الشرط فما عليه إلا تطبيقه، أما المرأة المطلوب تزويجها من رجل متزوج فلها الحق في الرفض أو القبول.

جاك نيرنك:

وهل هذا مطبق في المملكة العربية السعودية؟

إن العالم أحمد بن حنبل هو الذي كان أكثر وضوحاً بخصوص هذا الشرط الرافض للتعددية الزوجية المضاف إلى عقد الزواج، وأغلبية السعوديين حنابلة كما هو معروف، فالمشكلة اليوم ليست مقرونة بهذا الشرط، لكن بتطبيقه على الواقع في مجتمع لا تزال المرأة فيه تجهل ما هو تقاليد بدوية، وما هو تطبيق لما جاء به الإسلام.

الأغلبية من المسلمات لا يعرفن حقوقهن وفقاً لما جاء به الإسلام، ومجتمعاتهن لا تمنحهن الفرصة لمعرفة ذلك، كما لا تسمح لهن بالانتساب إلى التعليم الشرعي. وهذا هو أخطر ما في الأمر.

اليوم أصبحت التربية والثقافة من الأساسيات في المملكة العربية السعودية وفي العديد من الدول الإسلامية، اليوم نشاهد العديد من النساء يناضلن باسم المبادئ الدينية لمحاربة التخلف والجهل في مجتمعاتهن لأنهن يعرفن أن الإسلام لا يقبل المجتمعات التي تفرض عليهن في عصرنا الحالي ويطالبهن بمواجهة هذه الوضعية، فهن مثقفات وواعيات، ويعرفن حقوقهن ويتكلمن بموجب المراجع الإسلامية.

الغرب لا يسمع أصواتهن، أو قليلاً ما يصغي إليهن؛ لأن صوت المرأة الذي يسمع هو صوت المرأة ذات النموذج الغربي، وتحرير المرأة يقاس بالنموذج الغربي أيضاً، يمكن تلخيص ذلك كما يلي: (كلما اقتربت امرأة من النموذج الغربي، كلما تحررت..).

هناك خلط بين الصورة، والنموذج الثقافى وحقوق المرأة، والمبادئ العالمية، بعبارة أخرى يقولون كالمسلمات: (لا يمكنهن التحرر إلا عندما يصبحن غربيات، وعندما يتجردن من إسلامهن)، هذه إهانة خطيرة تدل على الإمبريالية الثقافية.

أما أنا، فأفضل الإصغاء إلى المسلمات اللواتي قابلتهن بأوروبا، وبالعالم الإسلامي، وإفريقيّة، بعد التزامهن بالدراسة والنضال من أجل الدفاع عن حقوقهن وكسب احترام الآخرين، بمناسبة سفري إلى إفريقيّة الغربية قمت بالتحدث عن مسألة المرأة، ومقابلة الكثير من الجمعيات المناضلات وكلهن حماس لإسماع أصواتهن والتنديد بالتجاوزات التي تسود مجتمعاتهن باسم الإسلام.

كثير منهن يوجدن بإفريقيّة، وآسية، والغرب، والتزامهن هو رسالة أساسية تتلخص كآلاتي: يمكنني التحرر وكسب احترامي دون أن أشبهه بالغربيات)، بمعنى آخر (يمكنني التحرر دون تقليد النموذج الغربي).

هل يمكن اليوم وبكل صدق سماع صوت المسلمات في الغرب؟ لست متأكداً من ذلك لأن الغرب يعد نفسه النموذج الأكثر تقدماً، والأكثر ترابطاً الذي يجب على الآخرين الاقتداء به.

للإجابة عن سؤالك، أقول لك إن هناك عجزاً ثقافياً لدى المجتمعات ذات الأغلبية المسلمة، لا يسمح لها بتطبيق دقيق للتعاليم الإسلامية.

* تونس وتركية والنقطة الناجحة؟

جاك نيرنك:

هل يمكن القول إن الدول التي تطبق القانون المدني التي منعت التعددية الزوجية -وهي تونس وتركية- قد ذهبت إلى أبعد الحدود في التعامل مع الإسلام؟ الشيء نفسه حصل مع المسيحية التي تخلصت من صرامة الدين بعد صراع طويل.

في البداية كان وضع المرأة يختلف تماماً عما هو عليه اليوم.

بعد وقت طويل تم اكتشاف المتطلبات الصارمة التي كانت تفرضها المسيحية على المرأة، للعلم إن السعوديات حصلن على حق التصويت قبل السويسريات، مع العلم أيضاً أن المرأة السويسرية لا تستطيع حتى اليوم أن تصبح كاهنة في الكنيسة الكاثوليكية، هل أنت موافق على ما أشرت إليه بخصوص تونس وتركية أنهما نموذج الإسلام في المستقبل؟

طارق رمضان:

لا، وثلاث مرات لا، أنا أشكرك على هذا السؤال، لأنني بذلك أستطيع الإجابة عن أسئلة بعض الباحثين والمثقفين الذين يدعون أن من لا يساند النموذج التونسي والتركي هو إما مشتبه فيه أو منافق.

يجب أن نرى الأشياء بوضوح وسوف أكون واضحاً.

هناك ثلاث حجج مهمة تمنعني من مشاركتك الرأي.

الأولى تاريخية: القوانين المعمول بها في هذه الدول من مخلفات الاستعمار، الكثير من قوانينهم مستوردة من الغرب، من فرنسا، وسويسرة وبلغارية وغيرها، وتم فرض هذه القوانين على البلد، لم يكن ذلك باختيار الشعب، بل فرضت عليه فرضاً وبالقوة أحياناً من طرف السلطات الاستعمارية ومن يساندها.

الحجة الثانية هي طبيعة الدولتين المشار إليهما التي افترضت أنها ستصبح نموذجاً للمستقبل، فهما دولتان دكتاتوريتان ودمويتان، ويوجد في سجونهما آلاف المساجين السياسيين، شعوبهم محكومة بقبضة من حديد، الحكومة العسكرية التركية لا ترحم، والرئيس بن علي الذي يتم انتخابه دائماً بنسبة 97% جلاد وبلا هوية.

هل تريد أن يحكم الدول الإسلامية طغاة مثل هؤلاء لتصبح مجتمعاتنا نماذج للآخرين؟.

أما الحجة الثالثة والأخيرة فهي الاستغلال الزائد (للمعاصرة) و(ووضعية المرأة)، هل من المعقول الحكم على مجتمع عبر عاملين تم زرعهما من طرف الطغاة؟ بمجرد أن تخاطب الغرب وتقول له نحن تقدميون، ونساؤنا أحرار، ونتحلى (بالمعاصرة) ولنا جمعيات للدفاع عن حقوق الإنسان إلخ.. تكسب احترام الغرب، وتكسب الشرعية الدولية والمساندة، لكن في الحقيقة ما هذا إلا مجرد غبار في العينين؛ لأن الحكام الطغاة عرفوا كيف يستغلون المرأة وكيف يدافعون عن حقوق الإنسان، والمعاصرة باستغلالهم لورقتهم الرابحة وهي خوف الغرب من الإسلام و(الإسلاموية).

الواقع غير ذلك ويجب على أوروبا إدراك ذلك، إن قوانين الدفاع عن حقوق الإنسان مستغلة من طرف الطغاة، وغير ذلك فكل من تسول له نفسه القيام بهذه المهمة يعامل معاملة معينة، ويتم إيقافه، وتعذيبه حتى التخلص منه أحياناً، باسم المعاصرة يتم مطاردة كل من تسول له نفسه القيام بعمل يزعج السلطات الحاكمة، كمزاولة الصلاة، أو معارضة الحكم، ولباس الحجاب بالنسبة للمرأة، كل هؤلاء يتم مراقبتهم من طرف الشرطة التي تعاملهم معاملة خاصة، كالإيقاف، والحبس المؤقت، والضغط على من يشغلهم لينتهي كل ذلك بالطرد وفقدان الوظيفة، هل من المعقول بدعوى محاربة المتحجبات والمليحين إصدار الأوامر لنشر الذعر في نفوس الناس بالإضافة إلى التجاوزات غير الإنسانية؟

إن تركية وتونس لا تعدان مجتمعاً نموذجياً لعد صلاحيتهما لذلك، والقوانين التي تدعي حماية المرأة لا تعبّر عن الواقع الثقافى، كما لا تعني شيئاً بالنسبة لحقوق الإنسان وعدم التفرقة بين المرأة والرجل، يمكن لأوروبا أن توهم نفسها أننا نيسر في الطريق الصحيح وهي لا تنظر إلينا إلا من زاوية محدودة، ولا تتطلع إلى الواقع إلا جزئياً عبر بعض المجتمعات فقط، يجب دراسة شاملة لكافة المجتمعات الإسلامية للتعرف إلى الوضع الخطير الذي تعيشه هذه المجتمعات، الكفاح من أجل حقوق المرأة لا يكفي لضمان استمرارية السلطات المستبدة.

ماذا تعني حرية المرأة وما قيمتها لدى شعوب مقهورة ومضطهدة؟

النموذج الحقيقي في رأيي هو النموذج الذي يهتم بالتربية والثقافة، ويسمح بالتنعددية السياسية ولا يرفض التفكير عبر مراجعه الدينية وحضارته، وثقافته كما لا يمتثل إلى منظور واحد عبر المعاصرة فقط، هذه هي الرسالة التي يجب إيصالها إلى ذوي الاهتمام في الغرب، وتشمل هذه الرسالة الأعدار، وتماطل الحكومات التي قصّرت في معاملة المرأة وتجاهلت حقوقها، وسكوت الغرب على قمع بعض الدول لشعوبها باسم (الديمقراطية) و(العلمانية) وخاصة الحكومات الإسلامية التي تلجأ إلى التعذيب والقمع والتخلص من المعارضين بشتى الوسائل.

يجب مخاطبتهم بقوة وبحزم (نحن لا نطلب من المسلم التخلي عن المراجع الإسلامية، بل نطلب منه فهم هذه المراجع وفقاً للوضع الذي يعيش فيه وعصرنا الحديث)، إذاً كانت هذه هي الرسالة التي يريد الغرب إيصالها لنا، يجب وضع حد للمراهنات السطحية التي يراهن عليها كبار الطغاة.

* تطور إيران الفاشل

جاك نيرنك:

التطور الحالي بتونس وتركية هو نسخة لما حصل بإيران عندما حاول شاه إيران إدخال بلده في المعاصرة، كانت ردة فعل رجال الدين قوية أمام هذا التطور السريع، أدت إلى فشله وإسقاطه، لذا يجب إعطاء الوقت الوقت كما يقولون.

طارق رمضان:

هذا صحيح، هذا مثال جيد ومهم جداً، لو أجرينا تحليلاً دقيقاً، وتجاوزنا التصورات الخاطئة والخيالية للحجاب الإيراني (التشادور) ماذا نستخلص من ذلك؟ عبر العشرين سنة الأخيرة تطورت المرأة الإيرانية بسرعة مذهلة وفاقت كل التصورات مع ذلك لا بد من انتقاد من يفرض عليهن الحجاب وأشياء أخرى تخص حقوقهن.

يجب الاعتراف بأن إيران هي إحدى الدول الإسلامية التي شهدت تقدماً لا مثيل له عبر العشرين سنة الأخيرة، وخاصة فيما يخص حقوق المرأة.

أعرف أن عدد النساء في البرلمان الإيراني تجاوز كل التوقعات، كما تجاوز عددهن عدد نظيراتها في أنحاء العالم، بما في ذلك أوروبا، فالمرأة في إيران أصبحت شريكاً كاملاً في المجتمع الإيراني وفرضت وجودها في عدة ميادين، كالثقافة، والتربية، والرياضة، التطور كان شاقاً لكنه حقيقي، كان تطوراً من الداخل وفقاً للمراجع الإسلامية.

الشيء نفسه حدث في بنغلادش، الكثير من النساء ثرن في وجه تسليمة نسرين محمليها مسؤولة انتقاد الدين، والقيم، والثقافة المحلية باسم التطور والمعاصرة؛ لأن المعاصرة لا تأتي بالتخلي عن الذات والانسلاخ عن الماضي لمواكبة العصر.

مع ذلك كن كلهن ضد الحكم عليها بالإعدام، لكنهن أبدين عدم موافقتهن على خطابها الذي يميل إلى الغرب ويقلل من شأن مراجع

البلد وقيمه، من الداخل يمكننا إحداث تغييرات نحو التقدم وليس بهذه الطريقة المشينة التي انتهجتها تسليمة، هذه هي معركتنا نحو التقدم وليس ما يريد الغرب فرضه علينا، فهو يريد مساندتنا والاعتراف بشرعيتنا مقابل (التخلص من كل شيء حتى لو كان ذلك التخلص من الصبي والماء الذي تم غسله فيه في آن واحد).

لقد اصطدم شاه إيران مثل غيره من (التقدميين) بالواقع الذي تشهده كل المجتمعات في العالم، لا يمكن إحداث تقدم في العقليات بفرض شيء مستورد عليهم، يجب إعطاء الأولوية للتربية والثقافة والعمل من الداخل والتخلي بالصبر والتخطيط على المدى البعيد.

جاك نيرنك:

هذا ما حصل أيضاً للمسيحيين، العديد من الأنظمة الشيوعية قامت بقمع الكنيسة الأرثوذكسية لكنها عجزت عن القضاء على العقيدة المسيحية وخاصة الأرثوذكسية العريقة، بالعكس كانت نتيجة هذا القمع عدم تقدم هذا المذهب عكس ما حدث للمذاهب المسيحية الأخرى.

*** الطلاق في القانون الإسلامي**

جاك نيرنك:

لنرجع إلى المرأة، هل يمكنك توضيح مبدأ الطلاق كما ورد في القرآن الكريم وكيف يتم على الواقع؛ لأن تصور الغرب للطلاق هو هذا: الرجل المسلم له الحق في الطلاق دون إعطاء أي مبررات، بناء على هذا

يتضح أن المرأة لا تتمتع بالأمن والأمان، زيادة على هذا، فهي لا تستطيع المطالبة بالطلاق حتى لو استغلها زوجها وخانها وأساء معاملتها، ما هو المبدأ وكيف يتم تطبيق ذلك؟

طارق رمضان:

قضية الطلاق تتطلب الرجوع إلى النصوص الأساسية، في يوم من الأيام جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ وشكت له أنها تكره زوجها ولا تطيق أن تعيش معه، فسألها: أتكرين منه شيئاً في دينه؟ فقالت له: لا أنكر عليه شيئاً في دينه ولكني أكره الكفر في الإسلام، لا تحب أن تكون منافقة في معيشتها معه لأنها لا تطيقه بغضاً، فقال لها محمد ﷺ: تردّين إليه حديقته - وكان قد دفع الحديقة مهراً لها - فقالت: أردّها له، فحكم بتطليقها.

وهذا يسمى (الْخُلْعُ) وهو معروف في الشرع الإسلامي، وهو قانون يسمح للمرأة بالمطالبة بالطلاق (في بعض الظروف، وحسب بعض القضاة فهي ليست مجبرة على دفع الخلع حتى يتبين من هو المخطئ من الزوجين).

يظن الكثيرون أن المرأة ليس لها الحق في الانفصال عن زوجها أو المطالبة بالطلاق، فهذا غير صحيح ويتنافى مع تعاليم الدين الإسلامي، للمرأة الحق في كتابة بعض الشروط الخاصة بالانفصال والطلاق في عقد الزواج وقد يجنبها ذلك بعض التأويلات التي لا تنفعها، وتطبيق فتاوى شيوخ ينتمون إلى مدارس أكثر صرامة من المدارس الأخرى،

يقول ﷺ (ما أحلّ الله شيئاً أبغض إليه من الطلاق)، إذ فالطلاق ليس شيئاً سهلاً يلجأ إليه الإنسان متى ما شاء ودون أي سبب، الطلاق قرار صعب وخطير، بالنسبة للمرأة والرجل فكلاهما مطالب بالمبررات، والواقع يا للأسف غير ذلك.

كل ذلك راجع إلى تربية وثقافة المتخاصمين. هناك مبالغة من طرف الرجال في هذا المجال، فالكثير منهم يبالغون ويعاملون زوجاتهم معاملة لا تليق بهن وغير إنسانية، البعض منهم يظن أن كل شيء مباح له بوصفه رجلاً، لقد قام الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه بمعالجة هذا الموضوع لمبالغة الرجال في الطلاق بالثلاث دون أي سبب، لذا يجب الاحتياط لمثل هذه الحالات الخطيرة ومعالجتها في أقرب وقت بعمل ما يسمى: تعريف النساء والرجال بحقوقهم وواجباتهم ومسؤولياتهم المتبادلة في حياتهم الزوجية والعائلية، وإدخال إصلاحات قانونية وبمراحل لتقادي التفرقة والمعاملات السيئة التي تعاني منها المرأة المسلمة جسدياً أو قانونياً.

تجدر الإشارة إلى أنه في أغلب المجتمعات ذات الأغلبية المسلمة، لا يتم الزواج بين الزوج والزوجة فقط بل بين عائلتين، فالمرأة المسلمة تحتفظ بلقبها ولا تحمل اسم زوجها أبداً، يحتفظ كل واحد بهويته ويبقى كل واحد ينتمي إلى عائلته، وما ينطبق على الزواج ينطبق على الطلاق، عند فراقهما أو طلاقهما يرجع كل واحد إلى عائلته، ولا يبقى أحدهما وحده أبداً.

إن تطبيق القانون يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الوضع الذي يعيش فيه الزوجان. لقد تعقدت المشكلة اليوم لأن بنية المجتمعات الإسلامية تغيرت بسبب الفقر، والظروف المعيشية الصعبة وتصدع العائلات، وأصبحت المرأة تجد نفسها وحيدة بعد فراق زوجها أو طلاقها، تصبح معزولة وأحياناً مع العديد من الأطفال، أمام هذا الوضع المأساوي لا يمكن التستر خلف تطبيق المبادئ القانونية الإسلامية حرفياً لأن هذا سيؤدي إلى ظلم سافر.

من المعروف أنه عند تطبيق قوانين في مناخ تتعدم فيه العدالة تصبح هذه القوانين غير عادلة وتزيد من العزلة والتفرقة، إذاً أردنا المحافظة على رسالتنا، يجب الاهتمام بالمحيط الذي نعيش فيه وإعادة النظر في توظيف القوانين التوظيف الصحيح وتطبيقها تطبيقاً صحيحاً، دون هذا العمل سوف نضيع في الشكليات الحرفية الضيقة للمحافظة على سلامة النص وتكريس الظلم، هذا هو ما يجب إيصاله إلى المسلمين، لا يمكن باسم المبادئ تجاهل الظروف التي يطبق فيها؛ لأن أي مبدأ عادل قد يصبح غير عادل عند تطبيقه.

يجب إدخال إصلاحات على المجتمع، هذا هو ما ينادي به الإصلاحيون المسلمون: هناك حقوق ومسؤوليات تترتب على كل مسلمة وكل مسلم، ويجب مراعاتها على ضوء المراجع ووفقاً للأوضاع السائدة وتطبيقها على مراحل بعد إدخال إصلاحات عليها، 90% من المجتمعات الإسلامية لم تلتزم بعد بهذه الإصلاحات وهذا هو سبب الانزلاق الخطير الذي نعيشه واستغلال الدين لأهداف انتخابية.

الوضع الخاص بالأحوال الشخصية بالجزائر هو أجمل مثال على ذلك، فالحكومة الجزائرية التي صدّقت على قانون الأحوال الشخصية ليست حكومة إسلامية بل حكومة علمانية، صدّقت عليه لضمان الشرعية الدينية، القوانين التي صدّقت عليها وكأنها سقطت من السماء، هذه القرارات تعامل المرأة مثل ما تعامل الأطفال، مجردة من حقوقها ولا تمثل شيئاً من الواقع الجزائري وعواقبها ظالمة، وتفرق بين الرجل والمرأة، بالرغم مشروعيتها الدينية المكتسبة.

يجب على المسلمين التنديد بما يحصل لهم، والمطالبة بإجراء إصلاحات حقيقية، إصلاحات إسلامية، لا إصلاحات بلباس إسلامي للمظهر فقط، لتضليل الشعوب المخدوعة التي تتسم بالسذاجة، التقيد بالنصوص الشرعية يتطلب الوقت والحزم، فهي عكس الأقوال المعسولة التي تستخدم لأغراض انتخابية فقط، هناك تحديات تواجهنا: عمل توافقي يمر بمراحل على ضوء مراجعنا الإسلامية، والالتزام بإصلاحات حقيقية كفيلة بتحقيق عدالة أكثر، لكي نكون صادقين مع أنفسنا ونتحمل الأمانة يجب التوفيق بين العقل والنص، والعقل والظروف التي نعيش فيها.

جاك نيرنك:

لقد أشرت إلى أن المرأة في الجزائر تعامل معاملة الولد القاصر، هذا يعني أنها لا تستطيع المطالبة بالطلاق، ولا حقوق لها في هذا المجال.

طارق رمضان:

يسمح لها بالطلاق في حالات خطيرة أو حالات خاصة فقط، إن دليل الأحوال الشخصية موجز جداً (مراجعته محدودة ولا تشمل إلا مدرسة سنوية واحدة) ولا يأخذ بعين الاعتبار وضعية المجتمع الجزائري، هذا خطير ويدعو إلى القلق، لأن بعض العلماء وبعض المسلمين يعدونه فتوى نظراً لطابعه الحصري وضيق مجاله. إنهم لا يفكرون في تطبيق التعاليم الإسلامية بحذافيرها، ومرونتها وانفتاحها (وفقاً للمراجع الدينية)، ولكنهم يطبقونها عكس ثقافة المستعمر وعكس ما يريده الغرب، وينتج عن ذلك معادلة مثل هذه: (كلما قلّت الحرية، زاد الإسلام وزادت الحرية، زادت المعاصرة الغربية)، وهذا تفكير فيه ازدواجية خطيرة جداً؛ لأنه يحجب حقوق المرأة، ويسلب ما وهبها الله شرعاً، لا يمكن الوقوف مكتوف الأيدي أمام مثل هذه المخالفة.

جاك نيرنك:

باسم المبدأ - حتى لو كان هذا المبدأ غير مطبق، مثل ما تكلمت بقوله - طلب الطلاق لتنافر الطباع، وعدم مقدرة الزوج أو الزوجة على مسايرة الآخر، هذا مقبول شرعاً، لكنك لم تتكلم عما هو أخطر من ذلك، ألا هو الطلاق بسبب الزنا، هل هناك تناظر بين الزاني والزانية؟ وهل زنا الرجل خطير مثل زنا المرأة نظرياً وتطبيقياً؟ هل هو مباح أو يعاقب عليه؟

* معاقبة الزنا

طارق رمضان:

هناك نظرة خاطئة في الغرب لست أدري من أين أتت أن معاقبة الزاني تختلف عن معاقبة الزانية، هذا خطأ، ولا يستمد أصوله من أي نص، هناك عقاب ورد في القرآن الكريم، والرجم ورد في الحديث النبوي الشريف، إذاً كان الزانيان عازبين أو متزوجين فالعقاب هو نفسه بالنسبة للزانيين، وفي حالات خاصة في حالة الزوجين، يقر كل واحد منهما بخطئه ويشهد على نفسه أربع مرات ويعترف بذنبه فيتم رجمه حتى الموت.

بما إننا نتكلم في هذا الموضوع لا يمكن التوقف هنا، طبعاً عقاب الزاني والزانية مذكور في القرآن، لكنه مصحوب بشروط ليتم تنفيذ العقاب بصفة صارمة وحازمة، إن المحيط الذي ينتمي إليه الزاني والزانية له دور مهم في تنفيذ العقوبة: إذاً كان المجتمع يفتقر إلى التربية والأخلاق فلا داعي لتطبيق القانون فيه.

زيادة على ذلك لو فرضنا أن المستوى التربوي والأخلاقي متوافر، والشروط الخاصة بالفسق والزنا ظالمة يجب استدعاء أربعة أشخاص ليشهدوا برؤية الزاني والزانية متلبسين بفعلتهما، ويؤكدون فيما بعد ما رأوا، إن تنفيذ العقوبة مستحيل حتى تتوافر الشروط ليتسنى الالتزام باحترامها لأن الفسق والزنا من الكبائر الخطيرة حتى المجتمع لا يتقبلها، إن عرض العقاب أمام الناس عملية تربوية رادعة، هذا مذكور في النصوص ولا يمكن

إنكاره أو التستر عليه ويلزم فهمه ومعرفة مغزاه، يجب أن تكون العمليات الجنسية في إطار شرعي بالزواج لتقاسم المتعة مع الآخر، هذه النصوص تشير أيضاً إلى الكذب، والخيانة الزوجية، فهذه من الأخلاقيات الفاضلة التي يجب على المجتمعات المسلمة الالتزام بالمحافظة عليها وإيصالها إلى الأجيال الصاعدة، كما لا يجب أن تقام الحدود لقمع المخالفين وردعهم فقط؛ لأن إقامتها صيانة للمجتمع من المفسد، لذا لا يجب استعمالها كوسيلة لإقرار المعادلة الآتية: (قمع أكثر، ردع أكثر، إسلام أكثر)، هذا تصرف رجعي وخطير وغير مطابق لتعاليم الإسلام الذي علمنا أنه تربية وثقافة، هذا يتطلب دراسة في العمق، ويتطلب التفكير أفضل من (العنف الزائد) الذي تتبعه الراحة والاطمئنان، لا يجب أن نكون متسامحين، أو مهملين أو (معاصرين). أولاً يجب أن نكون في انسجام تام مع المبادئ الإسلامية التي توجهنا لتحمل المسؤولية وتحكيم العقل مع أنفسنا ومع الغير، هذا صعب لكنه ضروري، الكثير من المجتمعات ذات الأغلبية المسلمة تعتمد على المراجع الدينية في بنيتها وتنظيمها، كمظهر فقط وتفرق في معاملاتهما بين الرجل والمرأة، أين هي من الإسلام؟ فالإسلام غائب عن الوجود، وهذا يذكرنا بالمفارقة الكبيرة بين أهل جنوب إيطاليا وأهل الشمال وأهل الجنوب بإسبانية وغيرهم.

جاك نيرنك:

إذا يتم تطبيق هذا المبدأ بصفة مختلفة من مجتمع إلى آخر، هذا ما أعرفه عن أهل الواحات بالجنوب التونسي مثلاً، حيث أغلب سكانها من البدو الذين استقروا وأصبحوا مزارعين، إذا ارتكبت امرأة خيانة

زوجية في حق زوجها، يمكن أن يترتب على ذلك الحكم بالإعدام، لكن المرأة ليس لها الحق في سؤال زوجها هل خانها أم لا، فهذا لا يخصها، هذا هو مبدأ أهل البادية بالواحات التونسية بالجنوب.

طارق رمضان:

هذا سلوك ثقافي سائد لا علاقة له بالإسلام، بالعكس فالإسلام يناهز بمحاربة مثل هذا السلوك تنفيذاً للرسالة الربانية.

*** الحكم بالإعدام في القانون الإسلامي**

جاك نيرنك:

لنتحدث الآن عن الحكم بالإعدام الذي أشرت إليه من قبل الذي لا يزال قائماً. في بلدان تتصف بالصرامة، كالمملكة العربية السعودية، والسودان، وأفغانستان عقاب الزنا هو الموت، الرجم حتى الموت لا يزال قائماً حتى يومنا هذا، هل هناك مرجع قرآني لإقامة الحدود؟

طارق رمضان:

لقد نص القرآن على ذلك كما أشرت سابقاً، إن مصدر الرجم القرآن الكريم والسنة النبوية.

جاك نيرنك:

حتى إسرائيل تملك التقاليد نفسها، لقد قام المسيح بوضع حد لهذه العادات، كانت امرأة زانية مهياًة للرجم عندما حضر المسيح، فوضع

القاعدة كما يلي: من لم يذنب أبداً فليتقدم ويرمي أول حجاره، والنص يقول في ذلك إن الكل اندفع نحو الزانية يتقدمهم الشيخ، إذاً فهذه هي تقاليد قديمة كانت تمارس في الشرق الأوسط ولا علاقة لها بالإسلام، هل هي مقبولة؟ وهل وردت في الشريعة؟ هذا التعريف الوجيه يمكن أن يساعدنا مؤقتاً على فهم عملية الرجم حتى نتطرق إلى ما هو أهم في القانون الإسلامي.

طارق رمضان:

طبعاً يجب فعلاً إعادة النظر في هذا التعريف الموجز الذي تم بناؤه على أسس متفق عليها من بعض القضاة، وهذا التعريف محدود جداً لذا سوف يكون موضوع مناقشتنا القادمة، إن شاء الله.

أما بخصوص التشريع الذي هو جزء من تعاليم الإسلام، فقد ورد ذكر الحد في كتاب الله وسنة رسوله، وهذا متفق عليه بالإجماع كما قلنا سابقاً، إنه يجب احترام المراجع الدينية مع أن هناك اختلافات كبيرة بين بعض المدارس وبعض العلماء من حيث كيفية احترام هذه المراجع، وكيفية تأويلها وتطبيقها وفقاً لعادات وتقاليد المجتمعات.

هناك شروط ترافق هذه الحدود، كما قلت، قد تمنع تطبيقها على الواقع، وهذه الشروط هي التي تحرك ضمير المؤمن ليتحمل مسؤوليته الشخصية، أو المشتركة؛ لأن الأخطاء المطروحة قد تكون خطيرة جداً، لذا يجب تهيئة المناخ اللازم لحماية الإنسان من نفسه أولاً، لكي يعيش بانسجام تام مع مبادئه، وتحقيق وعيه الثقافى الإسلامى، وإعادة تشكيل

عقله، وتربيته، ومنحه القدرة على العطاء والحماية من الانكسار، لقد كان الرسول ﷺ متسامحاً للغاية، وعلمنا التسامح بشرط أن يكون ذلك مثل ما ورد في الوحي نابعاً من الضمير ومقروناً بالصرامة والتواضع قبل وبعد ارتكاب الخطيئة.

بعض العلماء لا يوافقون على هذا التصور، فهم يريدون تطبيق القوانين حرفياً، يطالبون بتطبيق القوانين في كل الظروف، تطبيق القوانين كما وردت في الكتاب والسنة يدل على الأمانة، هذا هو رأيهم، أنا أعارض على الكثير من العلماء المسلمين، على تفكيرهم المحدود والخطير، المحافظة على النص لا تمنعنا من استخدام العقل عند قراءته وفهمه بعمق، كل التشريعات الإسلامية بنيت لتحقيق العدل بين الناس، لذا فتصور بعض العلماء وتفكيرهم الضيق وقراءتهم الحرفية للنصوص وتطبيقها دون مراعاة الظروف الاجتماعية التي يعيش فيها الناس يمكن أن تقلل من أمانتنا تجاه تعاليم القرآن، بعض العلماء لا ينظرون إلا إلى العقاب، ويظنون أن ذلك هو تأدية الأمانة، يطبقون القوانين حرفياً دون مراعاة ما يحدث داخل المجتمع من نعرات وتطويرات، نزل القرآن عن طريق الوحي في ثلاث وعشرين سنة وجمع بين التاريخ والأماكن المقدسة، مع هذا لم يقدم محمد ﷺ ولا رفاقه على التصرف مثل هؤلاء العلماء.

للتذكير أن الرسول ﷺ كان من أنصار تخفيف العقوبة على الجناة ويأمر بعدم القسوة في تنفيذها، كان يدير رأسه عندما يأتيه أحد ويطالب بإقامة الحد فيه لارتكابه معصية ما تجنباً لتنفيذ الحكم فيه،

وقد حصل ذلك مع نساء ورجال وكان محمد ﷺ يتجنب معاقبتهم وإقامة الحد فيهم، واليوم يقوم البعض بتصرفات صارمة، ويتجرؤون على مطاردة المخلوقات والتدخل في حياتهم الخاصة. كل هذا لا صلة له بالرسول ﷺ.

جاك نيرنك:

إذا فالرسول ﷺ تَصَرَّفَ تَصَرَّفَ المسيح نفسه الذي كان يقول: (من لم يرتكب معصية، فليتقدم وينفذ العقوبة) بمعنى آخر فالعقوبة من خصوصيات الله وليست من خصوصيات الإنسان، كل إنسان معرض للخطأ، أما الله فلا يخطئ لذا فهو الغفور الرحيم.

طارق رمضان:

هذا صحيح، فرسالة الرحمة واحدة، مع هذا يجب إضافة بعض التوضيحات، فرسالة الرحمة في الإسلام لا تعني التسامح، أو التقصير في تحمل المسؤولية، والواجبات الاجتماعية أو الشخصية التي تترتب على ذلك، فالرحمة هنا لا تضمن كل شيء ولا أي شيء مثل ما يحصل في مجتمعاتنا.

قواعد سلوك الإنسان المسلم ثلاث وواضحة: معرفة الواجبات أمام الله، التوجه نحو فعل الخير والعمل الصالح، والعدل بين الناس، إذا لم يتقيد الإنسان بهذه السلوكيات سوف يجد نفسه في حالتين: إما الإثم وهذه ظاهرة خفية لا يراها الآخرون لأنها تخص الإنسان

وربه، أو الخطأ الواضح الذي يمس الآخرين، وهنا فلا بد من توافر الشروط اللازمة لتطبيق العقوبة المطلوبة. باب الرحمة دائماً مفتوح، ولكن في بعض الحالات الاستثنائية، إذا توافرت الأدلة الدامغة فلا بد من الصرامة.

وأخيراً فالعمل التربوي والثقافي لا بد منه ويبقى الأهم، فهذا هو التقيد بالرسالة لأنه يسمح للإنسان بالتسلح ضد ما يمكن أن يرتكبه من أخطاء ويعلمه تحمل مسؤولياته وتقبل العقوبات التي تترتب عن تصرفاته، إن عالم الإسلام والمجتمع الإسلامي ما هو إلا مشروع لخلق مجتمع يتمتع بالأخلاق الفاضلة، وتحمل المسؤولية، لا مجتمع يسوده الخوف المستمر والقمع غير محدود، وتغذية الإحساس بالذنب.

بعض العلماء يرتاحون لهذا الوضع، مثل هؤلاء العلماء كثيرون في العالم الإسلامي، ويجب أن نقول بكل صراحة إننا لا نشاطرهم الرأي، كما يجب محاربة بعض الأنظمة التي تستغل الإسلام لبسط نفوذها بنشر الرعب في نفوس الشعب بقمعهم باسم الدين: فهم لا يريدون التمسك بالدين تنفيذاً للرسالة بل يريدون استمرارية حكمهم وإرساء نفوذهم فقط.

سوف أكذب لو ادّعت أنني أنتمي إلى كل التيارات الفكرية، ولكن ما أنا متأكد منه، أن أغلب المسلمين يشاطرون هذا الرأي، في العالم الإسلامي مثله مثل الغرب الجميع يبقى متمسكاً بالمصادر الأصلية، مع أنهم يعرفون أن ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا بالأخذ بعين الاعتبار بما يلي:

أولاً: الشروط الواردة في النصوص نفسها.
ثانياً: تطور التاريخ وتعدد المواقع والثقافات.

ونحن نقوم بهذه التقويمات فلا نتجاهل هذا الكم الهائل من المسلمين ونتجرّ خلف بعض العلماء الذين يحاولون إغراءنا بتعاليمهم الخاطئة أو خلف بعض الجماعات الأصولية المتطرفة.

جاك نيرنك:

إذاً كانت أغلبية المسلمين غير موافقة على معاقبة الزّاني بقسوة، مع أنها مبدئياً متمسكة باستنكارها بشدة، هل يمكن القول إن بلداً مثل المغرب ومصر، وسورية التي لا تطبق الشريعة الإسلامية قد ألغت نهائياً عقوبة الزّنا؟

طارق رمضان:

نعم، لقد ألغيت هذه العقوبة، مع ذلك فالحذر مطلوب، فلا يجب إصدار أحكام سياسية إلا عبر مجهر دقيق جداً.
سوف أكون صريحاً إذا قلت إنني منزعج من بعض الدول.

جاك نيرنك:

من هي هذه الدول؟

طارق رمضان:

كل الدول التي أشرت إليها.

* زحف الثقافة الغربية

جاك نيرنك:

يمكننا إنهاء ما تقدم بالقول إن العديد من العقوبات التي وردت في الشريعة غير مطبقة، مع ذلك يلزم إجراء تحليل أوسع، إذ أننا نريد المحافظة على خصوصية هوية الشعوب، وتمسكهم الأخلاقي بالرسالة الإسلامية، يجب انتقاد كيفية تسيير بلدان هذه الشعوب وبشدة. يجب طرح الأسئلة من أعلى على كيفية الامتثال وقبول ثقافة وقيم مستوردة من الخارج، وهذا ما هو حاصل في العديد من الدول، حيث نشاهد غزواً دينياً وثقافياً بطيئاً، وهناك ثقافة غربية زاحفة تلتهم الإنتاج الرمزي لهذه المجتمعات.

الحمد لله أن العديد من العقوبات الجسدية أصبحت لا تطبق (مع أن عمليات القمع والتعذيب تطبق في السجون)، لكن يجب مساءلة المسؤولين عن تسيير هذه البلدان، عن غياب العمل التربوي، والثقافي، والتوعوي، والانفتاح، للمحافظة على الهوية الوطنية في تماسك وتوازن، في الظاهر ليس هناك عقوبات جسدية كما يبدو ولكن ثقافياً طغت الثقافة الغربية على هذه الدول إلى أقصى الحدود، شعوب كثيرة تسبح في فلك أفلام مثل (دالاس أو ماك جيفر) وكانت النتيجة زوال الأخلاق، هل هذا هو التقدم؟ أو الخيار هو اختيار ما نريد أن نكون؟

قانونياً عكس السياسة القمعية ليس التسامح والولاء إلى القوانين

الأجنبية وقبول كل ما هو مستورد.

للعلم أنّ كل الشعوب خاسرة، فالشعوب الغربية خاسرة لأن صورتها منحطة وكاذبة مثلها مثل ثقافتهم الدخيلة، على هذه الشعوب التي تتسم بالبلاهة والوحشية، أما الشعوب الإسلامية فهي خاسرة أيضاً لأنها ترى نفسها تتأرجح بين تعاليمها الدينية والتمسك بها وبين مظاهر الحياة الجذّابة المستوردة من الغرب.

جاك نيرنك:

ما تريد أن تقول هو أن سلوك الغربيين السيئ هو مصدر فساد للمجتمعات لأنهم ينقلون إليهم كل ما هو أسوأ من السيئ نفسه.

إن ما تريد قوله أيضاً أن ذلك ليس تطوراً معقولاً للإسلام، لكن ذلك نتيجة لتسلل الأخلاق الغربية السيئة إلى مجتمعاتهم، فهو نوع من الإهمال حسب رأيك؟

طارق رمضان:

إن السلوك السيئ للغرب يبدو عبر الإنتاج الثقافى الذي يتّسم بالسخرية والكرهية، فهذا له تأثير مشؤوم ومدمر، لذلك إذا أردنا أن نكون صادقين مع شعوبنا والمحافظه على هويتنا الوطنية دينياً وثقافياً لا خيار أمام المسؤولين السياسيين سوى خيارين: التقيد بالتعاليم الإسلامية وتطبيق الشريعة بصرامة أو التعهد بإجراء إصلاحات تعتمد على التربية والثقافة، وإعداد قواعد تسودها القيم الأخلاقية، وإنتاج ثقافة بديلة مستوردة.

الحل الأول غير عادل لأنه صعب التنفيذ نظراً للرسالة التي بنيت عليها الشريعة، إذاً يتبقى الإصلاح، اليوم المجتمعات الإسلامية محكومة بطريقتين أما بالقمع باسم التعاليم الإسلامية، أو بالتسيب والإهمال على المستوى الثقافى وسيطرة الثقافات الخارجية وهيمنتها على عقول الشعب، بالإضافة إلى الأعمال القمعية لكل من تسول له نفسه الوقوف أمام أو معارضة هذا التيار المستورد من الخارج.

النتيجة في الحالتين، هناك ظلم وقمع، في الشمال لا تنقطع الانتقادات الموجهة إلى النظام الأول، وتجف الأقدام عندما يتعلق الأمر بالأنظمة الثانية لأنها في النهاية تقوم برعاية مصالح الغرب والدفاع عنها، يتم ذلك وكأن طمس الهوية الوطنية للشعوب ومحو الإبداع الثقافى، ونشر الأعمال القمعية والتخلص من المثقفين بصفة خفية وغير مرئية أمر مباح ومقبول.

يجب أن نصرخ بأعلى صوتنا أننا نعارض كل أشكال القمع، وهذا لا يعني الاستسلام أمام الغزو الثقافى الغربى المدمر، فهذه الحملة المدمرة لا تختلف عن الأعمال القمعية، لذا يجب الإصغاء إلى كل المثقفين وكل الحركات المعارضة الإسلامية التي تقف في وجه الحكام الطغاة ورفض الغزو الثقافى الأجنبى الذي يهيمن على القلوب والعقول.

*** فيما يخص الإجهاض**

جاك نيرنك:

ما هي المبادئ بخصوص الإجهاض؟

طارق رمضان:

هذا السؤال سوف يسمح لنا بتقديم وتوضيح الشروط التي يجب أن تتوافر للسماح بالإجهاض وفقاً للتعاليم الإسلامية.

أولاً هناك نص عام بخصوص الإجهاض، ثم دراسة واضحة دقيقة وخاصة بهذا الموضوع، والحالات الاستثنائية، يمكن في بعض الأحيان إصدار حكم حولها يتنافى مع المبدأ العام. فالمبدأ العام هو عدم السماح بالإجهاض إلا في حال توافر الإجماع بين العلماء خوفاً من احتمال وفاة الأم إذا لم تتم هذه العملية، هناك حالات استثنائية أخرى قد تجبر العلماء على الاجتهاد لإصدار فتوى بخصوصها وفقاً لما يتوافر في النصوص الخاصة بذلك المتعلقة بالحياة بصفة عامة، وحياة الجنين، والوضع الاجتماعي والمجتمع الذي تنتمي إليه الأم المعنية إلخ، هناك علماء يقولون إنه يجب الأخذ في الاعتبار كل المعطيات لإصدار أي حكم، والسماح بالإجهاض في الحالات الخاصة.

سوف أتطرق إلى مثال معين: عندما حصلت حالات اغتصاب في البوسنة، هل للمرأة المغتصبة الحق في الإجهاض أم لا؟ بعض العلماء أجابوا بعدم الموافقة ليماشوا المبدأ العام، وآخرون أبدوا موافقتهم مثل ما صدر عن مجلس العلماء بالكويت، وهذا كان تصرفهم عكس الأوائل وأجمعوا على أن الإجهاض في هذه الحالة مباح ليماشي ما ورد في النصوص.

إذاً هناك اختلافات بين العلماء بخصوص هذا الموضوع، وهذا ينطبق أيضاً على حالات خاصة أخرى، مثل حالة أم أو زوجين يدعيان

عدم المقدرة على الإنفاق على المولود الجديد، وعدم المقدرة على تحمل العقبات التي قد تعترض سبيلهم، وإمكانية تعرض المولود الجديد إلى الإعاقة. في هذه الحالات يمكن إيجاد فتاوى مناسبة للسماح بعملية الإجهاض في حالات خاصة وحالات استثنائية إذا توافرت شروط الكفاية في العالم الذي سوف يصدر الفتوى أو في مجلس العلماء المختصين مع اقتران الفتوى بأدلة قوية و متماسكة، في هذه الحالة يمكن منحهم ثقنا لأنهم يلتزمون باحترام تعاليم الإسلام.

إضافة إلى ذلك فالعديد من مجالس العلماء وظيفتهم الأساسية هي إصدار الفتاوى مع أن رأي المختصين مطلوب بخصوص الإجهاض، فلا بد من استشارة الطبيب ومشاركته في جلسات مجالس العلماء لتزويدهم ببعض المعلومات التي قد تقيدهم في إصدار الفتاوى، لذا وبالرغم من المبدأ العام الخاص بالإجهاض فتطبيق القانون لا بد منه، ويتطلب دراسة منطقية لكل حالة حتى يمكن إصدار الفتاوى الخاصة بكل حالة وفقاً للظروف الاستثنائية التي يمكن أن نواجهها.

جاك نيرنك:

هذا تصرف جميل جداً فهو قريب جداً من تصرف البروتستانت، عكس تصرف الكاثوليك والأرثوذكس اللذين يرفضان الإجهاض، فهو مرفوض على الإطلاق حتى لو تعرضت الأم إلى الموت، لكن سوف يحاول الأطباء التحايل وإنقاذ الأم بأي وسيلة حتى لو تم قتل الجنين، فهم يعتقدون أنهم لم يقوموا بعملية إجهاض لأن ذلك لم يكن قصدهم فالإجهاض تم، ولكنه خارج عن مسؤوليتهم.

بناء على ما تقدم وكيف يتم التحايل على المبادئ العامة وتجاوزها، سوف أرجع إلى شهر يوليو سنة 1960م، حيث كنت أعمل بالكونغو عند استقلال هذا البلد، وبعد أسبوع فقط تمرد الجيش الكونغولي وقام أفرادها باغتصاب زوجات الضباط وضباط الصف البلجيكين في موقع يدعى ثيسفيل، فتم نقل الضحايا إلى المستشفى الجامعي لوفانيوم حيث كنت أعمل بالجامعة الكاثوليكية فقام الأطباء بعمليات تنظيف لأرحام المغتصابات دون استشارة أحد، ودون اللجوء إلى عملية الإجهاض، وبهذه الطريقة تم التخلص من الجنين قبل تكوينه، شيء غريب، لقد كان الأطباء يتبادلون أطراف الحديث حول هذا الموضوع في نادي الأساتذة بحضور العديد من رجال الدين الذين لم يبدوا أي اعتراض، بسبب هذه الحادثة تأكدت أن المسيحيين إذا وضعوا أمام الأمر الواقع يتفاوضون عن كل ما هو نظري ويقومون بتطبيق ما تمليه عليهم الظروف دون اكرث، خاصة في مثل هذا الاغتصاب الذي شمل زوجات الضباط وراهبات.

* ما هو موقف الإسلام من منع الحمل

جاك نيرنك:

من المشكلات المهمة بعد الإجهاض يأتي (منع الحمل)، سوف لا نتناقش في الوسائل الفنية لمنع الحمل، ونتحدث في الأهم ألا وهو موقف الأولياء الذي لا يحسد عليه وتربية الأولاد والإنفاق عليهم، في حالة عدم مقدرتهم على تربية أكثر مما لديهم من الأطفال سوف يلجؤون إلى وسائل منع الحمل، فما هو موقف الإسلام من هذا التصرف؟

طارق رمضان:

لقد تحدثنا قبل قليل عن المبدأ العام بخصوص الإجهاض، والصورة نفسها سوف تتكرر: فالمبدأ العام هو الرفض بالطبع، لكن هناك حالات خاصة قد تستدعي الموافقة، أقول (قد) تستدعي لأن بعض العلماء أعلنوا أن الرسول ﷺ سمح للصحابة بذلك بامتناعهم عن الوصول إلى ذروة النشوة الجنسية عند مجامعتهم لزوجاتهم فهذه الوسيلة طبيعية لمنع الحمل كما نرى.

في رأي علماء الدين الغاية من العلاقة الجنسية ليس الإنجاب فقط بل المتعة أيضاً، المبدأ العام لا يبيح الموافقة على منع الحمل تلقائياً، لكنه يترك الباب مفتوحاً عندما يكون ذلك طبيعياً كما سلف ذكره.

هناك حالات خاصة كما قلنا، يجب دراستها حالة حالة، تعدد الأطفال، وعدم المقدرة على الإنفاق عليهم، الرعاية الصحية، الحالة الاجتماعية الصعبة إلخ، كل الحالات الخاصة تجبر الوالدين على اللجوء إلى وسائل منع الحمل، لذا يجب دراسة هذه الحالات حالة حالة، أمام الأمر الواقع، وفي حالة عدم وجود أي تصرف أناني، أو غير أخلاقي يجب الدخول في الموضوع مباشرة والسماح بمنع الحمل، والحالة التي أشرت إليها هي إحدى الحالات التي تستدعي موافقة الزوجين، فالعديد من العلماء أشاروا إلى أن الرجل لا يمكنه الانقطاع عن نشوة العلاقة الزوجية بمفرده دون مشاورة زوجته لأنه حق من حقوق الزوجة ولا بد من احترامه؛ لأن نشوته وتمتعه هي نشوتها وتمتعها أيضاً، وحققها الثاني هو حقها في الأمومة، لذا يجب مناقشة هذا الموضوع بين الزوجين بعدل وإنصاف.

جاك نيرنك:

بخصوص الإجهاض ومنع الحمل فأنا بصفتي مسيحياً لا يمكن التعبير عن إعجابي بالحرية المتاحة للعلماء المسلمين في هذا المجال؛ لأن المسيحيين مرتبطون بقواعد تقوم بتشريعها جمعية رهبانية متخصصة في العقيدة، لا تكف عن معارضتها لمنع الحمل الاصطناعي. هل هناك جمعية مثل هذه لدى المسلمين؟ أو هل جامعة الأزهر العظيمة هي التي تتولى تلقائياً هذه المهمة؟

* غياب معايير موحدة

طارق رمضان

إن جامعة الأزهر بمصر تقوم بتكوين علماء قادرين على إصدار الفتاوى عند الضرورة، ولكن ميزة الإسلام هي عدم تقييد المسلمين بمصدر إفتاء واحد، هناك العديد من مجالس العلماء والاختصاصيين الأكفاء، وهناك أحياناً عالم ينفرد بهذه المهمة لكفايته العالية ويصبح المرجع الأساسي لمهمة الإفتاء، فهذا هو المعمول به قديماً وحديثاً.

هناك في العالم الإسلامي وفي الغرب ندوات خاصة بمعالجة حالات الإجهاض أو حالات منع الحمل بالوسائل الاصطناعية كما أن هناك ندوات خاصة بالتبرع بالأعضاء والاقتصاد ومشكلات الشركات وحقوقها، كل هذه الندوات يشارك فيها علماء أكفاء ومتخصصون، يقومون بإجراء أبحاث ويصدرون الفتاوى الخاصة بها بالإجماع أو بالأغلبية، هناك علماء ومثقفون أكفاء تتوافر فيهم كل الشروط للقيام بهذه المهام، وقد لا يتصور المرأ بأوروبا وفرة هؤلاء العلماء.

جاك نيرنك:

هذا يشبه النظام الليبرالي.

طارق رمضان:

بالفعل، فهو نظام تسيير للحقوق منفتح وديناميكي يجب تشجيعه وإحيائه وعدم التضيق عليه.

هناك من يقول لي: إنك تتصرف هكذا لأنك تعيش بأوروبا.

وكان الديناميكية الثقافية، وحرية التفكير والإبداع هي حكر لأوروبا فقط، أما خارج أوروبا فالمسلمون كفوا عن التفكير، هذا تجاهل لوفرة العلماء الموجودين في العالم الإسلامي، في كل بلد في العالم، هناك أسئلة تطرح، وتقوم جهات مختصة بإيجاد الأجوبة لهذه الأسئلة من الداخل تطبيقها على أرض الواقع، هذا ما هو حاصل بماليزيا، والشرق الأوسط، حتى بالغرب، فالأسئلة تطرح والفتاوى تصدر بعد الأخذ بعين الاعتبار الحالات الخاصة، طبعاً الفتاوى الصالحة لكوالالمبور قد لا تصلح لنيويورك كما لا يمكن تطبيقها بباريس، التي تختلف بدورها عن لوزان أو جنيف، فالفتوى عامة لكنها تختلف باختلاف الموقع، والتشريعات وتقاليد البلد.

جاك نيرنك:

بمعنى آخر هذا يعني أن ذلك شيء طبيعي ففي جامعة معينة، سواء أكانت بمصر أو بالجزائر أو أفغانستان سوف يكون هناك ضغط على العلماء

بالإضافة إلى الضغط السياسي والديني حتى السلطة الحاكمة يمكنها منع عالم ما بإصدار الفتوى لأن ما سوف يقرره لا يتفق مع رأي الحاكم.

طارق رمضان:

بالضبط هذا هو ما يحصل، نحن نعرف مثلاً أن قرارات مجلس العلماء بالمملكة العربية السعودية موالية تماماً للسلطة الحاكمة، فالضغط والتوجيه لهما دور كبير دون أدنى شك، هذا شيء معروف، ويا للأسف لقد تعوّدناه.

إذاً السلطات الحاكمة تمنح بعض العلماء ثقتهما لأنهم بفتاويهم سوف يسهمون في تثبيت حكمهم، عبر التاريخ الإسلامي كانت هذه الظاهرة ثابتة، سواء في المملكة العربية السعودية أو في أغلب دول الخليج، في مصر، وتونس، والجزائر، والمغرب، والقائمة طويلة، وطويلة جداً.

إن فصل الكفايات والسلطة من المبادئ الإسلامية، لذا يجب على العلماء عدم الخضوع إلى أي ضغط كان وعدم التأثر بأي كان والمحافظه على استقلاليتهم وحریتهم، اليوم والحمد لله لقد حصل تطور في المشاورات وتحرر البعض من ضغوط السلطات الحاكمة، هذا شيء جميل لكن يجب معرفة العلماء الموالين لسياسة بعض الحكام لمعرفتهم على حقيقتهم، فالكل يعرف أن شيخ الأزهر الطنطاوي تم اختياره من طرف الرئيس حسني مبارك وأن الكثير من الفتاوى التي يصدرها (صالحة سياسياً) وغير صالحة إسلامياً، مشروعيتها ومصادقيته أخذت تتأكل اليوم شيئاً فشيئاً.

* المرأة في المسجد

جاك نيرنك:

لنرجع إلى وضع المرأة في الإسلام ومزاوتها للدين، إنني أعجب أنه عند رؤية المسلمين يزاولون شعائرهم فالرجال هم الذين يفعلون ذلك، أتذكر أن هناك فصلاً بين الرجال والنساء في المساجد، إذا كنت مخطئاً يمكن تصحيحه، وأتذكر أيضاً أن الرجال يصلون في الأمام والنساء خلفهم، مع العلم أن المرأة والرجل لهما الواجبات نفسها، والمتطلبات نفسها للمشاركة في صلاة الجماعة.

طارق رمضان:

بخصوص ارتباط الإنسان بربه وأداء الشعائر الدينية بصفة عامة فواجبات المرأة والرجل هي نفسها مع تخفيف قليل على المرأة الحائض وبعد الولادة، فالشعائر هي نفسها والمتطلبات هي نفسها، والخشوع هو نفسه والروحانية الداخلية هي نفسها.

أما بخصوص المساجد فهي متعددة الأوصاف في بعض الأحيان يصلي الرجال في الأمام والنساء خلفهم، وبعض الأحيان هناك فصل تام بين مصلى الرجال ومصلى النساء، وأحياناً أخرى هناك دوران واحد للنساء وآخر للرجال.

فالغاية في المسجد هي الوقوف والخشوع أمام الله، الخشوع بالقلب، والضمير، أما الفصل بين الرجل والمرأة فغاياته عدم انشغال بال المصلي

بغير الله لأن الإنسان بطبعه معرض للخطأ وخاصة عند وقوفه أمام ربه، فالمسجد هو مكان تعبد فلا بد من الابتعاد عن الشرود.

للعلم أنه في مكة المكرمة، أثناء أداء مناسك الحج والعمرة يصلي الرجال والنساء جنباً إلى جنب، فهذا يدل على قوة الخشوع ومساواة الرجل والمرأة داخل الحرم المكي، فالرجال والنساء كلهم واقفون أمام ربهم، نظراً لما نراه في الحرم المكي يتضح أن الفصل بين الرجل والمرأة غير مبني على التمييز بين هذا أو تلك، ولكنه تم مراعاة الخشوع التام أمام الله الواحد الأحد.

للعلم أن بعض الدول الآسيوية: كالهند وباكستان لا تسمح للمرأة بدخول المساجد، فهذا لا علاقة له بالإسلام لأن الرسول ﷺ قال: (لا تمنعوا زوجاتكم من الذهاب إلى المسجد)، فالحديث واضح وليس فيه أي التواء، لقد سافرت قريباً إلى باكستان وجزر القمر، ولارينيون حيث يمنع دخول النساء للمساجد، فهذه تقاليد لا تُماشى ما ورد في الكتاب والسنة.

فالمسجد مكان معيشة، ودراسة وتعبد للمرأة والرجل على حد سواء، إذاً حضر النساء والرجال للصلاة فالصلاة يؤمها رجل، أما النساء وحدهن فتؤمهن امرأة، (المذهب المالكي المنتشر بشمال إفريقيا لا يقبل إمامة المرأة وكذلك بعض شيوخ المذهب الحنفي)، أما أغلبية المسلمين فيقبلون إمامة المرأة، والبعض منحوها الحق في خطبة الجمعة والعديد من الحالات تؤكد ذلك.

جاك تيرنك:

إذاً أجرينا مقارنة مع المسيحية، سوف نكتشف موقفين، فالنساء عند المسيحيين ليس لهن أي دور شعائري: لا يمكنهم امتهان مهمة القساوسة بالرغم من المطالبة بذلك من طرف الشعب المسيحي، أما المذهب البروتستانتي فالقساوسة رجال أو نساء إذاً قارنا الآن العلماء ومشايخ الدين والملا وآيات الله هل هناك فرق بينهم؟

طارق رمضان:

لو تطرقتنا إلى التاريخ الإسلامي للاحظنا أنه بصفة عامة فالرجال هم أصحاب المعرفة، لكن منذ البداية كان للمرأة دور رائد يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار، فهذا حال عائشة زوجة الرسول ﷺ فهي التي أسهمت في نقل الأحاديث النبوية، حيث كانت مرجعاً لكل السائلين في القانون والسنة النبوية الشريفة، العديد من النساء أسهمن في بناء المعرفة في عهد الرسول ﷺ، لو تعمقنا في دراسة التاريخ نجد أن هناك نساءً عالمات وأخريات متصوفات ولكنهن قليلات، أما اليوم فقد حصل تطور كبير، العديد من الجامعات تدرّس العلوم الإسلامية (الشريعة والقانون إلخ) كل هذه الجامعات فتحت أبوابها للمرأة حتى أصبح عددهن بالآلاف في العالم الإسلامي حتى في الغرب الحديث العهد بهذه العلوم، وانتشارها علامة خير وبركة.

جاك نيرنك:

إذاً المرأة أصبحت طالبة ومدرسة أيضاً؟

طارق رمضان:

طبعاً طالبة ومدرسة، فالطالبات تعد بالآلاف اليوم، وهناك مدرّسات في عدة ميادين من العلوم الإسلامية، فخالتي مثلاً كانت تدرس مادة الاقتصاد الإسلامي، فهي متخصصة مثل غيرها من النساء المتخصصات، وقد طرحت بعضهن نقداً مستمداً من القرآن، وتوضيحات مستمدة من السنة النبوية.. الخ، عدد النساء المتخصصات محدود لكن المستقبل يعد بزيادة عددهن، أغلب المدارس الإسلامية اقتنعت اليوم بهذه الحقيقة بالرغم وجود من يعارض وجودهن لأنهم يعتقدون أن المرأة لا دور لها في هذا المجال.

هناك فتاوى متضاربة حول مشاركة المرأة في تحمل المسؤوليات في الميدان الديني، لكن هناك علماء يدافعون عن هذه الفكرة ويعتقدون أن المرأة يمكنها أن تدرس وتدرّس العلوم الإسلامية كما يعتقدون أنها قادرة على إثبات كفايتها والمشاركة في المجالس التشريعية وتصبح قاضية لم لا؟ النقاش حول هذه النقطة الأخيرة لا يزال مفتوحاً والفرصة لا تزال متاحة ومعتزلاً بها من قبل بعض العلماء الكبار، في أوروبا نصف الطلاب من الطالبات في مراكز التكوين خاصة مركز شاطو شينون، وقد أبدى ديناميكية كبيرة تبشر بالخير ومستقبل واعد.

جاك نيرنك:

لو نأخذ مثلاً: الجالية المسلمة التي تحيط بنا، سواء في فرنسا، بلجيكا، أو سويسرة فالبنيات الصغار يشاركن الأولاد في حفظ القرآن، وبالطريقة نفسها، ليس هناك أي تفرقة بينهم؟

طارق رمضان:

هذا مرتبط بالعبادات والتقاليد بالطبع، ولكن ما قاله الرسول ﷺ في ذلك واضح، كان العرب يقتلون بناتهم عند الولادة، فقال الرسول ﷺ في ذلك: (من كانت له بنت فأدبها فأحسن أدبها، وعلمها فأحسن تعليمها، وأسبغ عليها من نعم الله التي أسبغ عليه كانت له ستراً من النار أو حجاباً من النار) الجامع لأحكام القرآن - القرطبي.

هل هناك أوضح من هذا؟ سوف أتكلم عن نفسي: لي بنت تبلغ من العمر 12 سنة وولد له من العمر عشر سنوات، والأخير عمره 7 سنوات، البنت والولد يدرسان الشيء نفسه، بالمتطلبات نفسها والواجبات نفسها، أما الصغير فيدرس ما يماشي عمره.

* الزواج المختلط

جاك نيرنك:

لنتحدث الآن عن موضوع مهم وخطير، وهو الزواج المختلط. هذا النوع من الزواج ينتهي دائماً بالمشكلات، مشكلات تظهر عند زواج بنات سويسريات أو فرنسيات من شباب مسلمين، لا تهم جنسية الزوج، جزائرية، فرنسية فالنتيجة واحدة، غالباً ما ينتهي الطلاق بمأساة؛ لأن حضانة الأطفال لصالح الرجل وتحرم المرأة حتى من حق الزيارة، هذا الوضع غير الإنساني المؤلم يتسبب في أزمات سياسية دائمة بين فرنسا والجزائر، هل يمكن لك التحدث في هذا الموضوع، هل المرأة غير المسلمة التي تقترن بمسلم ليس لها الحق بموجب زواجها في رعاية الأطفال؟

طارق رمضان:

الموضوع الذي أثرته موضوعاً مساوياً فعلاً، فالزواج المختلط من الموضوعات التي تستحق الاهتمام، هناك عمل كبير يجب إنجازه من أعلى في مجال الزواج، إنني أقضي وقتاً كبيراً في تحذير وتوعية الشباب المختلط قبل الإقدام عليه، طبعاً، هناك الحب، لكن الزواج في الإسلام عقد يجب تعريفه بوضوح، وتوضيح متطلبات كل فرد وخاصة فيما يتعلق بالأطفال، وتربيتهم، وحضانتهم، من الأفضل التروي في بداية العلاقة، قبل حدوث ما لا تحمد عقباه بعد عدة سنوات.

فالإسلام يلزم المسلم أن لا يتخلى عن أطفاله، كما يلزمه بصفة خاصة بتربيتهم تربية دينية لائقة وهذا لا يعني أن الأم غير المسلمة مجردة من كل حقوقها بوصفها أمّاً، على الرغم من أن المبدأ الإسلامي واضح، فلا يمكن أن نبرر أي شيء، ويجب دراسة كل المشكلات مشكلة مشكلة وإيجاد الحلول المناسبة لها، يجب دائماً تجنب استغلال الدين لتبرير الحق في الحضانة مثلاً وتعذيب الأب ومحاولة حرمانه من أطفاله بالرغم من تصرف الأم المشكوك فيه، فالحالتان واردتان في كل الأحوال لكن الإسلام يفرض علينا الفصل بعدل في الحالتين.

كم من مأساة نعيشها اليوم لأننا لم نفكر في إيجاد الإطار المناسب لهذه الحالات، فأحياناً تتطور الأوضاع بين الزوجين حتى تنشأ حالات لم نكن نتوقع حدوثها، في هذه الحالة يجب اللجوء إلى علم النفس، الإصغاء إلى الآخرين، الحوار، محاولة إيجاد حلول إنسانية، حلول عادلة والاستعانة بحلول أخرى لحالات مشابهة.

جاك نيرنك:

هذا الزواج المختلط خاصة زواج مسلمين من بنات من أهل الكتاب، يهوديات، أو مسيحيات هل هو مقبول لدى المسلمين من بدايته؟ هل اعتناق الزوجة للإسلام ليس ضرورياً؟ هل عملية الزواج هذه نظامية، وهل المرأة المسلمة تستطيع الاقتران بغير المسلم؟

طارق رمضان:

مسألة الزواج المشترك يجب إعادة النظر فيها وفقاً للفلسفة العائلية على ضوء التعاليم الإسلامية، المبدأ في الزواج هو المساواة بين الأشخاص وتكامل الأدوار والوظائف، فالرجل مطالب بالإنفاق على العائلة وتأمين متطلباتها، فهو المسؤول عن تهيئة السكن المناسب وصيانتها، أما الزوجة فلها الحق في رفض الإنفاق على البيت، فهذا حق، وليس واجباً (مثل ما يظن بعض المسلمين)، ولا أحد يمنع المرأة من العمل، في الفضاء العائلي هناك حق من حقوق المرأة وهو وجوب الإنفاق عليها من قبل زوجها بالمعروف لأنها مرتبطة به وبحاجة إلى تأمين متطلباتها.

فالمعاملة المذكورة أنفاً للمرأة هي إحدى الدوافع التي تسمح للمسلم بالزواج من أهل الكتاب، مسيحية أو يهودية لأن من ضمن شروط الزواج الالتزام باحترام عقيدتها، وشعائرها، والإنفاق عليها.

والعكس ممنوع بالطبع، فالمرأة المسلمة لا تستطيع الاقتران بغير المسلم، لأنه يمكن أن لا يعترف الزوج المحتمل بعقيدتها وشعائرها ومتطلباتها الدينية الخاصة والعامة، فالرجل المسلم إذا اقترن

بمسيحية أو يهودية فهو يعترف بعقيدتها، أما المسيحي أو اليهودي فلا يؤمن بالرسالة المحمدية ولا يعترف بشرعيتها.

بالرغم من ذلك هناك العديد من المسلمات يقترن بغير المسلمين بأوروبة ولا يحترمن هذا المبدأ المتفق عليه بالإجماع، فهذا الزواج المختلط لمسلمات اقترن بغير المسلمين منه ما يكتب له النجاح، ومنه ما تكون نهايته مأساوية، تطور العلاقة الزوجية بينهما واكتشاف هذا أو تلك لهوية الآخر الدينية، تتسببان في إعادة النظر في كل شيء بصفة عميقة ومدمرة أحياناً، والنهاية هي تمزق العائلة وانحلالها.

فالمرأة غير المسلمة وكذلك الرجل غير المسلم لا يتحملان الخطأ وحدهما فيما يحصل من تطورات، فالمسلمات والمسلمون ليسوا أقل ذنباً، أحياناً لا يمكن أن نتحدث عن الأخطاء، فهذه مجرد أحداث وتطورات تفرضها الحياة على البشر، لتفادي كل هذا، هناك عمل إعلامي وتوضيحي كبير على الزواج المختلط يجب القيام به من أعلى لتوعية الراغبين في الزواج، فالنية الحسنة والمبادئ الإسلامية غير كافية، عندما تتقابل ديانتان بخصوص الفضاء العائلي فلا بد من المعرفة، والتوعية، والحوار واللفظ، والصبر لمواجهة المشكلات وحلها، لو قلنا هذه (غلطة الإسلام، أو المسيحية، أو اليهودية) فهذا غير معقول فهذا تقويم مصطنع لإصدار أحكام مسبقة لا أساس لها حول الزواج المختلط، فهذا تقويم يدور في حلقة مفرغة.

فالمشكلة عميقة، يجب تجنب الشكليات القاسية التي تبدو مواسبة غير أنها مبنية على مبادئ تفتقر إلى الروح والبيسيكولوجية، كما يجب

معارضة الأعياب البعض الذين يتظاهرون بالدخول في الإسلام من أجل الزواج فقط، فهذه الحلول من أجل (اليوم) ما هي إلا دلالة على حدوث مأس (غداً)، إن اعتناق الإسلام دون اقتناع من القلب والروح لا أساس له، وباطل أصلاً، وغير مرغوب فيه، يمكن مغالطة أنفسنا، لكن لا يمكن مغالطة الخالق، وغداً سوف يأتي التمزق العائلي ليذكر عشاق الأمس بمتطلبات العقيدة الصحيحة من صدق وإخلاص، الصدق والإخلاص ميزة من مميزات الإنسان.

جاك نيرنك:

إذا تم طلاق زوجين بفرنسة وأحد الزوجين ألمانية مثلاً، تتقبل ألمانية الطلاق وتثبت قرار العدالة الفرنسية وفقاً للقانون الفرنسي، لو فرضنا أن الزوج الألماني هرب بالأطفال إلى ألمانية، تقوم سلطات بلده بتطبيق ما صدر بحقه في فرنسة، بالعكس فالحالة نفسها لا تحترم بين فرنسة والجزائر، وهذا ما يتسبب في حصول مأس كبرى.

طارق رمضان:

يجب القيام بعمل إعلامي لدى أطباء علم النفس والمحامين والقضاة والمعنيين بالأمر في أوروبا الذين يأخذون الأمور باستهزاء عندما تحصل مشكلات عائلية وطلاق وخاصة عندما يكون الزوج مسلماً، فأفكارهم عن الإسلام وعن وضع المرأة المسلمة تجرهم بسرعة إلى وصف المرأة المسلمة بأي شيء، ونعتها بأي شيء وبصدق دون وعي أحياناً.

فالعدالة عادة تأمر الناس بالترث، خاصة عندما يتعلق الأمر بالتمثيل الثقافي لحضارتين، قد يحصل أحياناً تلاعب من بعض النساء، إذاً كان الزوج مسلماً، فليس من الضروري أن يكون مخطئاً وإذاً كانت الزوجة مسلمة أو غير مسلمة فليس من الضروري أن تكون على صواب.

يبدو سخيفاً أن أذكر ذلك، ولكنني قمت بالتذكير بذلك في العديد من المناسبات أثناء جلسات قضائية، لقد قمت أيضاً بتذكير العديد من الرجال المسلمين وبحزم أن لا يتواروا خلف معتقدات خاطئة مثل (إنهم لا يحبون الإسلام) أو (يهاجمونني لأنني رجل مسلم) وكل ذلك من أجل تبرير أخطائهم وعدم تحمّل مسؤولياتهم، استغلال الجنسية والديانة يتم من كلا الطرفين، لذا يجب في كل الظروف التحلي بالتعقل، واليقظة، وتحريّ الدقة، وسلامة التفكير والموضوعية.

* ختان المرأة

جاك نيرنك:

ما دمنا نتكلم عن المرأة فلا يمكن أن نتجاهل شيئاً مهماً وفضيلاً، هل يمكن التأكد أن ختان المرأة لا علاقة له بالإسلام؟ في كل الشمال الإفريقي يتم ختن البنات تلقائياً، في السنغال، ومالي، والسودان، ومصر، ما هي علاقة الختان بالإسلام وهل هناك علاقة فعلاً؟

طارق رمضان:

ليست هناك أية علاقة بينهما، يجب أن نكون واضحين بصفة نهائية. بعض العلماء أشاروا إلى بعض أحاديث للرسول ﷺ وأدّعوا أن الرسول

ترك الباب مفتوحاً لمثل هذه العادة (احتراماً للتقاليد الثقافية الموجودة في عصره في الجزيرة العربية)، في الحقيقة ختان المرأة لا علاقة له بالتعاليم الإسلامية مثل ختان الرجل الذي هو مستحب وسنة، يمكن أن تكون مسلماً دون ختان، فختان الرجال ليس فرضاً ولا شرطاً، وختان المرأة تقليد ثقافي لا أساس له في الدين: لأن حرمان المرأة من خاصتها الجنسية، والتمتع بالعلاقة الجنسية لا يُمَاشي كما قلنا التعاليم الإسلامية.

بما إن الإسلام يتقبل بعض التقاليد الثقافية (إذاً لا يتناقض مع الفرائض والمحرمات الواردة في الكتاب والسنة) لقد أبدى بعض العلماء تسامحاً أمام هذه التقاليد، لكن يجب إعادة النظر في هذه الظاهرة لأنها تمس حقوق المرأة، يجب القيام بعمل إعلامي وتربوي و تثقيفي حول هذا الموضوع، هذه هي الوسيلة الوحيدة لمحاربة هذه الظاهرة لأن إجبار الناس واستعمال القوة معهم للكف عن هذه العادة لا يفيد ولا يجدي إذاً لم يقترن ذلك بحملة توعوية لتذكير المسلمات والمسلمين أن الإسلام بريء من هذه الظاهرة ولا يلزمنا بذلك في أي ظرف من الظروف، وهذا هو العمل الذي أقوم به في إفريقية منذ عدة سنوات.

جاك نيرنك:

لقد تطرقنا إلى عدة موضوعات سببت الكثير من المشكلات بين المسيحية والإسلام وكل هذه الموضوعات تخص العلاقة بين الرجل والمرأة، هل اختلاف العلاقة الجنسية في الديانتين هي سبب كل هذه المشكلات؟

* العلاقة الجنسية عبادة

جاك نيرنك:

إن المسيحية منذ بدايتها أي منذ قيام الكنيسة ومؤسسيها (بول دي طارس) و(أوجستان ديبون) كانت حذرة من العلاقة الجنسية والتمتع بها، كان (بول دي طارس) من أنصار العزوبية: فالزواج بالنسبة له شيء مقبول نوعاً ما لتلبية الرغبة الجنسية إذاً لم نستطع الامتناع عنها والتحكم فيها.

أما من جانب المسيحيين المتطرفين المتطرفة فالمتمتع مقبولة نسبياً؛ لأنه من الصعب التكاثر دون علاقة جنسية، كما هو من الصعب المحافظة على الطائفة إذاً امتنعنا كل الامتناع على مزاوله العلاقة الجنسية.

أما الوضع الرسمي للكنائس المسيحية اليوم فهو متفتح شيئاً ما، وخاصة كنائس البروتستانت فهي أكثر انفتاحاً من الكنائس الكاثوليكية والأرثوذكس، لكن عزوبية رجال الدين الكاثوليك لا تزال تثير الحذر من قبل الكثيرين، حياة الرهبان تركز على ثلاث أمان: الطاعة، والزهد، والطهارة النفسية.

هل العلاقة الجنسية تعد في الإسلام ظاهرة سليمة وطبيعية؟

طارق رمضان:

العلاقة الجنسية في الإسلام هي أكثر من (سليمة وطبيعية) سوف تعجب، ويعجب كل مسلم إذاً قرأنا بعض النصوص التي كتبت في القرن

الثالث عشر والرابع عشر، التي تجرأ أصحابها في عرض هذا الموضوع وتوضيح ما هو مسموح وما هو غير مسموح وفقاً للتعاليم الإسلامية، كلامهم حول هذا الموضوع سبق بكثير الخطب التي تتسم بالبرودة والرعونة التي يقدمها لنا أغلب العلماء المعاصرين اليوم، إذاً وضعنا ما ورد في هذه الكتابات في إطار الزواج، فهذه الكتابات تتحدث عن المتعة، وعن العمليات التمهيدية، وعن الجسد، وعن الوضعيات المحببة عند المجامعة، وتم شرح كل ذلك بوضوح، لقد استشهدوا في ذلك بعائشة (رضي الله عنها) زوجة الرسول ﷺ التي باركت لنساء المدينة المنورة اللاتي تتمتعن بكثير من الحشمة، وبالرغم من ذلك لا يبخلن في مساءلة عائشة (رضي الله عنها) بخصوص العلاقة الزوجية والعلاقة الحميمة، فكل شيء في العلاقة الجنسية مباح ما عدا اللواط، فاللطف مطلوب والشهوة أيضاً والعمليات التمهيدية مرغوبة إلخ، كل ذلك من أجل الملذة، ملذة الرجل وملذة المرأة.

هناك حديث للرسول ﷺ (عن أبي ذر قال: قيل يا رسول الله، ذهب أهل الدثور بالأجر كما نصلي، ويصومون كما نصوم، ويتصدقون بفضول أموالهم فقال: أوليس قد جعل الله لهم ما يتصدقون! إنه بكل تسبيحة صدقة، وبكل تحميدة صدقة، وأمر بالمعروف صدقة ونهي عن المنكر صدقة وفي بضع أحدكم صدقة، قال يا رسول الله يأتي أخونا شهوته ويكون له فيها أجر، قال: أو أنتم لو وضعها في الحرام، أليس كان يكون عليه وزر أو الوزر قالوا بلى، قال: كذلك إذأ وضعها في الحلال يكون له أجر) مسند أحمد 20511.

إن الرسول ﷺ الحلال طبعاً، وبما إن الصدقة عبادة فالعلاقة الجنسية أيضاً عبادة، فهي تعبير عن قبول الإنسان للنعم التي أنعم الله بها عليه ويعبر له عن شكره بقلبه وجسده، فهو يعي المسؤولية المنوطة به لكبح شهواته واندفاعه ليعيش في شفافية مع من تشاركه هذه النعمة أمام الله، عند سماع أصحاب الرسول ﷺ ما ورد في الحديث تعجبوا من هذا الحديث الذي يحثهم على التمتع بالحياة وبلذة الحياة الجنسية قلباً وجسداً.

إذاً فالإسلام هو دين توازن، ورسالته بخصوص العلاقة الجنسية واضحة، فالإنسان دون علاقة جنسية يفقد التوازن، ولكن لا بد من الاعتدال في ذلك، عدم ممارسة العلاقة الجنسية أو المبالغة فيها يفقدان الإنسان توازنه.

* تحريم اللواط

جاك نيرنك:

لقد قلت قبل قليل إن هناك أشياء محرمة ومنها اللواط، فاللواط غير مستحب، بل هو مقبول شيئاً ما؟

طارق رمضان:

اللواط محرم في الإسلام، وتشريعته والسماح به والاعتراف به مثل ما هو مطالب به في أوروبا غير وارد على الإطلاق وخاصة ما يترتب على ذلك من زواج الرجال مع بعضهم، هناك حدود لا يجوز تجاوزها فيما يخص القوانين العامة.

الندوات الخاصة باللواط معقدة، وتضع أمامنا تصورين للرجال كما نرى: فالإسلام كما نرى يعد اللواط ظاهرة غير طبيعية، تخرج عن القاعدة العامة لتصرف الإنسان أمام ربه، فهذا التصرف يوحي بأن هناك خللاً وانفلاتاً وفقداناً للتوازن، لا يجب الإسهاب في اتهام هؤلاء المرضى الذين يحيطون بنا، كما يفعل بعض العلماء المسلمين، فأنا أشاطرهم الرأي. فالיום يجب القيام بإجراء تحليل لهذه الظاهرة والتفكير فيها من أعلى، فهناك حدود كما قلت، حدود لا يجب تجاوزها، فاللواط محرم، ولكن يجب مراعاة بعض العوامل مثل المجتمع، والبيئة المحيطة وتاريخ البشرية، فلا يجب الاتهام بالجرم، بل تقديم المساعدة والتوجيه، والإصلاح للوصول إلى التوازن الفكري، وتوازن الحياة الحميمية للجسم.

جان نيرتك:

إذاً فالأشياء مختلفة لديكم، في بعض الدول الإسلامية هناك عقاب قانوني ضد اللواط، مثل ما حصل مع رئيس وزراء ماليزيا، المتابع من طرف العدالة بتهمة اللواط.

طارق رمضان:

كل يوم هناك توضيحات جديدة تشير إلى أن كل الاتهامات الموجهة لرئيس الوزراء أنور إبراهيم ملفقة من طرف رئيس الوزراء وأعوانه للإطاحة برجل انتشرت شعبيته ومحبته في قلوب الجماهير الماليزية والحكومات الأجنبية، في بلد حساس لكل ما يمس الأخلاق، والتربية، يمكن لأي اتهام كهذا تدمير الشخص المتهم ووضع حد لحياته العامة.

جاك نيرنك:

هذه حجة دامغة.

طارق رمضان:

نعم، هي كذلك، ولكن يجب التأكد من هذا الاتهام في حالة ماليزيا، التلفيق واضح والسيد إبراهيم يجد نفسه وجهاً لوجه أمام مكيدة كبيرة، فالرجل الذي ادّعى أنه مارس معه اللواط تراجع في ادعائه أمام المحكمة، فالاتهام باللواط غير مبني على شيء ثابت، يجب قراءة المعلومات الواردة من ماليزيا بنظارات خاصة بالحملة الانتخابية وعدم عدها عقوبة مستحقة لرجل مارس اللواط فعلاً في بلد مسلم.

جاك نيرنك:

حتى نكون عادلين يجب التذكير أنه أثناء بداية القرن كانت عملية اللواط التي تتم بين رجلين بموجب رضاهما المتبادل، كانت تعد مخالفة قانونية يعاقب عليها في بلد ليبرالي ومتفتح مثل بريطانيا، الكاتب (أوسكار ويلد) دخل السجن لممارسة اللواط، وقد تعرض للأشغال الشاقة وأهين، ثم تم نفيه وتحطيمه إذاً لا يمكن التنظيف أمام بيت الجار، بينما الأوساخ متراكمة أمام بيتك.

ملخص ما تقدم، لقد اكتشفنا الكثير عن وضع المرأة المسلمة الذي يختلف تماماً عما يتصوره الغرب، وفقاً لما ورد في القرآن، فالمبدأ هو مساواة الرجل والمرأة، باستثناء الزواج، حيث يتم الأخذ بعين الاعتبار

ما هو واقع، فالرجل والمرأة مكملان لبعضهما في علاقتهما الزوجية، فالواحد ليس الآخر: الإسلام له تصور خاص للعائلة ويحرص على تربية النسل تربية تُمَاشي الدين الإسلامي، لذا فالزواج المختلط الخاص بالزواج من أهل الكتاب في حالة زوج مسلم وزوجة مسيحية، أو يهودية يعد مغامرة، في هذا الميدان الحساس نرى الفرق الكبير بين الغرب العلماني وبلاد الإسلام الشديدة التدين.

وضع الإسلام حالياً شبيه بوضع الكنيسة المسيحية منذ قرن، بعبارة أخرى إذاً كان الدين له بصماته على كل مظاهر الحياة فهذه البصمات تظهر أيضاً في الحياة الزوجية.

خارج العقيدة الدينية، فالزواج ليس إلا عقداً يتم إبرامه بين شخصين يخضعان لشروط تشريعية ومالية، هذا هو الفرق بيننا وبينكم.

هناك تقاليد أخرى توجد في العالم الإسلامي وتخضع إلى فتاوى مختلفة، لقد تكلمنا عن تعدد الزوجات المسموح بتوفر شروط إلزامية، وتكلمنا أيضاً عن ختان المرأة الذي لا أساس له في الإسلام، لا يمكن اتهام الإسلام بأنه مسؤول عن تلك أو تلك الظاهرة ولكننا نأسف كثيراً أن المعركة لوضع حد لهذه الاتهامات لم تكن معركة جادة.